جيبال
Jibal

E: info@jibal.org
www.jibal.org

إستكشاف مبادرات غذائية بديلة في لبنان

المؤلفون:
أنجيلا سعادة
هيذر كايد
زينة فهد
كنج حمادة

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Photos by:
Jenny Gustafsson

جدول المحتويات

الاختصارات ٤

١- السياق اللبناني ٥

١.١ نظام الغذاء في حالة أزمة ٥

١.٢ التشرذم وعدم الانتظام في القطاع الزراعي ٦

١.٣ تحديد المزارعين والعمّال الزراعيين في لبنان ٦

١.٤ سوق الجملة والوسطاء ٧

٢- أهداف البحث والتصميم ٨

٢.١ الأهداف والتطلّعات ٨

٢.٢ الإطار النظري ٩

٢.٣ المنهجية ١١

٢.٤ قيود الدراسة ١١

٣- النتائج ١٢

٣.١ آراء المزارعين ١٢

٣.٢ أسواق المزارعين ١٣

٣.٣ نظام السلة ١٥

٣.٤ التعاونيات ١٨

٣.٥ بيع المزارعين لأنواع أخرى من سلاسل التوريد القصيرة ٢٢

٣.٦ المزيد من المناهج المحليّة؟ ٢٤

٤. الخلاصة والتوصيات ٢٧

٤.١ الجهات المانحة ٢٧

٤.٢ صناع القرارات المحليين ٢٨

٤.٣ البلديات والمؤسسات المحلية ٢٨

٤.٤ منظمات المجتمع المدني والبحوث ٢٩

فهرس ٣٠

الاختصارات

IMF - صندوق النقد الدولي
CSA - الزراعة المدعومة من المجتمع
AFN - شبكة الغذاء البديل
CAS - الإدارة المركزية للإحصاء
CFS - نظام الغذاء التقليدي
ICA - التحالف التعاوني الدولي
LAU - الجامعة اللبنانية الأمريكية
PPP - الشراكة بين القطاعين العام والخاص
UMJ - اتحاد بلديات جزين
SBR - محمية الشوف للمحيط الحيوي
الفاو - منظمة الاغذية والزراعة
FAO - Food and Agriculture Organization

الصور لـ: جيني جوستافسون
تصميم: سيلين عواد

١-السياق اللبناني

١.١ نظام الغذاء في حالة أزمة

يعتمد نظام الغذاء في لبنان بصورة أساسيّة على الإستيراد سواء من أجل الإنتاج، (أي استيراد المواد الزراعيّة)، أو من أجل الإستهلاك (أي استيراد الأطعمة). تشكّل المواد الغذائية المستوردة ٦٥ إلى ٨٠ في المئة من الإمدادات الغذائية في لبنان، وتضمّ الأغذية التقليديّة الأساسيّة مثل السمسم والسمك من السودان، الفول من بريطانيا أو أستراليا، الحمص من المكسيك، وسواها.

إنّ الإنتاج المحلّي يمكنه أن يغطّي ٢٥ ٪ من الطلب على القمح، فيما تغطّي الأجبان والألبان ٣٠٪ فقط[١].
مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والمالية، بسبب صعوبة الحصول على العملة الأجنبية والمحروقات، بات النظام الغذائي اللبناني عاجزاً عن الإستمرار كالمعتاد (أي الإعتماد على الإستيراد للإنتاج، وعلى التصدير لدعم معيشة المزارعين).
فمن جهة، تواجه الأسر المنخفضة والمتوسّطة الدخل الضغوط من ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ومن جهة أخرى، يزداد المزارعون فقراً. تجدر الإشارة أنّ وباء كوفيد ١٩ وانفجار الرابع من آب في مرفأ بيروت قد زادا الأمور سوءا. فيما كان الخبراء والمحلّلون قد حذّروا من أن الاعتماد على الإستيراد يشكل تهديدا للأمن الغذائي في البلاد، لكنّ عيوب هذا النظام بدأت تتفاقم مؤخراً بسبب الأزمات المتزامنة التي يواجهها لبنان.
من بين الوسائل المطروحة لحل الأزمة برزت الخصخصة والمساعدات الخارجية، لكنّ أيّاً منهما لا تمنح الأولويّة للشعب وللبيئة. فعلى سبيل المثال، شاركت الطبقة الحاكمة اللبنانية - التي ينظر إليها معظم المواطنين بصورة سلبيّة[٢]- في مفاوضات حثيثة مع أفرقاء دوليين على أمل التوصل إلى صفقة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والمالية. غير أنّ الإجراءات التي عادةً ما يفرضها صندوق النقد الدولي تشمل الضرائب التنازلية والخصخصة الشديدة – وهي إجراءات غالبا ما يتمّ انتقادها لكونها تصبّ في مصلحة الطبقة الميسورة فقط[٣].

وعلى الرغم من فشل محاولات التوصل إلى اتفاق، بقيت المقترحات التي تروج لمزيد من الخصخصة مطروحة، الأمر الذي ورد في تقرير صدر مؤخرًا عن الجامعة الأميركية في بيروت[٤]. يشرح المؤلف في تقريره بالتفصيل مساوئ اتجاهات الخصخصة في لبنان، وحجّتُه أن الآثار التوزيعية (مثل توزيع الدخل ومستويات التوظيف وإعادة هيكلة العمالة) لمثل هذه الجهود غالبًا ما يتم تجاهلها.
وفي سياق موازٍ ، بدأت المساعدات الغذائية بالتدفّق على البلاد منذ انفجار مرفأ بيروت ، وقد قام برنامج الأغذية العالمي في الآونة الأخيرة بزيادة كمية المساعدات المرسلة حتى ثلاثة أضعاف[٥]. وتشمل أنشطة البرنامج الاستجابة للطوارئ ، والمساعدة النقدية ، والتغذية المدرسية ، والإمدادات بالمواد الغذائية، وتحسين مستوى المعيشة، وبناء قدرات الاستجابة الوطنية [٦].

بينما نجحت المعونة الغذائية في ردع إنعدام الأمن الغذائي على المدى القصير، وهي ضرورية نظرًا لخطورة الوضع، لكنّها لا تسلم من الإنتقاد لكونها تخنق الإنتاج المحلي والاستقلالية، وبدلًا من ذلك تخلق التبعية على المدى الطويل[٧].

---

١ والسيادة الغذائية: القمح والفاصولياء أبقى من اللحم والدولار. (الأخبار. لبنان ٢٠٢٠ الشوفي، ف).
٢ خلال ٢٠١٩-٢٠٢١، حدثت إنتفاضات شعبية ضد الحكومة في لبنان
٣ كليم صدقي، «تجربة الدول النامية مع الليبرالية الجديدة والعولمة». البحث في التطبيق"
الاقتصاد ٤ ،(٢٠١٢). كريستينا لورا ديكنسون، «الأرجنتين وصندوق النقد الدولي: أكثر من عقد بعد التخلف عن السداد.» HPS: مجلة التاريخ والعلوم السياسية ٤(٢٠١٥).
٤ ألبرت كوستينيان، «خصخصة الأصول اللبنانية العامة» https://www.aub.edu.lb/ifi/news/Pages ، American University of Beirut ٢٠٢١٠١٢٥--privatization-of-lebanon-public
assets.aspx٢٠٢١ ، (تمت الزيارة في يوليو / تموز) ٢٠ ، ٢٠٢١).
٥ النهار نت الإخبارية، «برنامج الأغذية العالمي يضاعف ثلاث مرات من المساعدات للبنان في ظل أزمة غير مسبوقة،» Naharne t ، على الإنترنت ، https://m.naharnet.com/ ٢٠٢١
٦ برنامج الغذاء العالمي، الأمم المتحدة، لبنان، www.wfp.org/countries/lebanon (تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١).
٧ ويليام د. سياسة الغذاء: الصراع العالمي بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. ABC-CLIO٢٠١٠

١.٢ التشرذم وعدم الانتظام في القطاع الزراعي

في وقت امتنعت فيه الدولة اللبنانية عمداً عن تطبيق سياسات التنمية الزراعية والريفية التي تشتد الحاجة إليها منذ عهد الشهابيين، جاءت تجزئة القطاع الزراعي وعدم تنظيمه لتشكّل عائقاً رئيسياً أمام إنشاء نظام غذائي تعاوني ثابت. وقد أرست السياسات الموضوعة في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) الهيكل المؤسسي لقطاع الزراعة. وقد أنشأت وزارة الزراعة المؤسسات التالية:

١. المديرية العامة للتعاونيات
٢. مصلحة نهر الليطاني (التابعة لوزارة الطاقة والمياه)[٨].
٣. مديرية المخطط الأخضر (تأسست عام ١٩٥٩ لدعم مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية والاستثمار في البنى التحتية على مستوى المزرعة.
٤. مديرية الحبوب والشمندر السكّري (تابع لوزارة الاقتصاد والتجارة).
٥. إدارة حصر التبغ والتنباك.

ومع ذلك ، فشلت هذه الإصلاحات إلى حدٍّ كبير في تغيير الواقع أو في إعادة التوازن إلى القطاع، إذ أدّت الزراعة الموجهة نحو التصدير والصناعات الزراعية المرتبطة بالسياسة إلى شلل في قدرة التنمية الاقتصادية المحلية[٩].

وعليه، باتت الزراعة اللبنانية تعاني من التجزئة وعدم التجانس. فمن ناحية، يبرز عدد قليل من المشروعات الزراعية ذات رأس المال الكبير والمساحات الشاسعة - غالبًا ما ترتبط بشخصيات سياسية بارزة – بالإضافة إلى إمكانية تراكم رأس المال المرتفع في كل من المنبع (أي توريد المدخلات) والمصب (أي الصناعة والتجارة).
بحسب حمادة (٢٠١٥)[١٠]، يسيطر واحد في المائة من المزارعين الأثرياء على حوالي ربع الأراضي الزراعية فيما يسيطر العشر التالي على ٦١ ٪ من الأراضي الزراعية. هذا وتحظى بعض المناطق بتوزيع أكثر إنصافًا للأراضي كما في عكار وإلى حد ما في بعلبك الهرمل.
أما من ناحية أخرى، فتظهر العديد من الأراضي الزراعية الصغيرة والمجزّأة ذات القدرة المنخفضة على الاستثمار وبالتالي على الحصول على الائتمان. وعلى الرغم من أن متوسط حجم الأرض الزراعية في لبنان يبلغ ١,٣٦ هكتار، إلا أن ما يقارب ال٧٠٪ من الأراضي الزراعية تقلّ مساحتها عن هكتار واحد[١١]. إنّ تجزئة الأراضي الزراعية كما نقص قدرة المزارعين على التنظيم (٤,٥٪ فقط من المزارعين أعضاء في تعاونية)[١٢] يسبّب انخفاضاً في الإنتاج وعائدا منخفضا على المزارعين.

١.٣ تحديد المزارعين والعمّال الزراعيين في لبنان

إنّ النسبة الأكبر من المزارعين في لبنان هي من فئة كبار السنّ، حيث يبلغ متوسط العمر حوالي ٥٢ عامًا، فيما لا يتعدّى عدد المزارعين الشباب ال ٢٪ (٢٤ عامًا أو أقل)[١٣]. وعلى الرغم من أنّ النساء، لبنانيات وأجنبيات على السواء، يشكّلن حوالي ال ٤٣٪ من القوى العاملة الزراعيّة إلاّ أنّهن تعانين من التمييز في ما يخصّ ملكية الأرض، وفي الحصول على التمويل، وعلى المواد الأوليّة، وبلوغ الأسواق، وفي تلقّي خدمات الإرشاد[١٤].

٨ تم إنشاء هذه الهيئة في العام ١٩٥٤ وأشرفت على إنشاء مشاريع الريّ الكبيرة بما في ذلك السدّ على نهر الليطاني (١٩٥٩) وقنوات الري المتصلة، والتي لا تزال غير عاملة حتى اليوم.
٩ كنج حمادة، «انعدام الأمن الغذائي في لبنان والمسار نحو الإصلاح الزراعي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ”،٢٠٢٠ ,https://carnegie-mec.org/٢٠٢٠/١١/١٣/food-insecurity-and-path-toward-agricultural-reform-pub-٨٣٢٢٤ المسار نحو الإصلاح الزراعي. تمّ الاطلاع في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١
١٠ كنج حمادة. تحويل الرابط التاريخي بين السياسة الزراعية وعدم المساواة في لبنان. ج إنبانفيلد، وف.ستامادياتو(كانبان). نحو اقتصاد سلام في لبنان . تنبيه دولي: لندن. ٢٠١٥.
١١ مارك رويجس. «تحليل سلسلة القيمة للخضروات (الدفيئة) في لبنان»، Wageningen Economic Research ٢٠١٧
١٢ القطاع التعاوني في لبنان: أي دور؟ أي مستقبل؟ / منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية. - بيروت: منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٨.
١٣ سامي الحلبي ونزار غانم. «المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في لبنان»، نسخة مختصرة. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بيروت - لبنان، ص٢١-٢٠١٠
١٤ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مذكرة إحاطة حول دور المرأة في الزراعة في لبنان -٢٠٢١ https://lebanon.un.org/en/١١٥٢٩٠-briefing-note-role-women-agriculture تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١.

عند تقييم اليد العاملة ، لا بدّ من القول أنّ الطابع غير النظاميّ للقطاع الزراعي يؤدّي إلى الإضرار بالمزارعين والعاملين وتنتج عنه ظاهرة الاستغلال المفرط[١٥]. إنّ ٨٨ ٪ من العمّال الزراعيين (الأجانب واللبنانيين) غير نظاميين، ولا يتمتعون بالحماية بموجب قانون العمل، ولا يحصلون على خدمات صحية[١٦]. وقد أجرَت كلّ من الإدارة المركزية للإحصاء ومنظمة العمل الدولية مسحاً للقوى العاملة في لبنان وتبيّن لها أن ٣,٦٪ فقط من اليد العاملة الزراعية تعتمد على الزراعة كمصدر أساسي للدخل[١٧]. قد يعود السبب إلى أنّ ثلاثة أرباع المشروعات الزراعية تستغل العمال الموسميين غير النظاميين بمعدّل إجمالي يبلغ حوالي ١٠ ملايين يوم عمل (أو ما يعادل ٩١٠٠٠ وظيفة بدوام جزئي لمدة ١١٠ أيام في السنة). الغالبية العظمى من هؤلاء العمال هم من المهاجرين السوريين - وغالبا من النساء - يعملون في ظروف صعبة دون أي إمكانية للحصول على خدمات الضمان الاجتماعي أو على ظروف عمل لائقة. إنّ ١٢٪ من المشروعات الزراعية فقط تستقدم يد عاملة بدوام كامل بما يبلغ عدده حوالي ال٥٠،٠٠٠ عامل[١٨].

١.٤ سوق الجملة والوسطاء

يعتمد المزارعون في لبنان بصورة أساسيّة على نظام سوق الجملة من أجل تصريف إنتاجهم. يوجد حاليًا سبعة أسواق جملة كبيرة وسوقان صغيران تغطي مناطق الإنتاج من الشمال إلى الجنوب. غالبًا ما تعمل هذه الأسواق من خلال الشحن (لكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير) وتتمّ إدارتها كمؤسسات خاصة. وتُعدّ آليات تحديد الأسعار غير الشفّافة وعدم تنظيم جودة المنتجات الطازجة أمرًا شائعًا هنا. ويعود السبب في الغالب إلى الدور غير النظاميّ للتجّار الوسطاء الذين يعتمد عليهم المزارعون في الكثير من الأحيان لربطهم بالمستهلك، وهو بالأمر الذي يترك المزارعين في موقف تفاوضي ضعيف غالبًا ما يؤدي إلى الرضوخ لأيّ سعر يحدده الوسيط [١٩]. يشرح علام (٢٠١١) بعض الطرق التي يستغلّ بها الوسطاء سلطتهم على المزارعين، ويصفها بالسهلة على الوسطاء، نظراً لغياب التنظيم من قبل الدولة ولعدم حماية الأخيرة للمزارعين. فعلى سبيل المثال، يملك معظم التجار وحدات تخزين مبرّدة يستفيدون منها بشكل كبير خارج المواسم، إلاّ أنّهم، وعلى الرغم من ذلك، يتوانَون عن دفع حصة عادلة للمزارعين. ومن المعروف أيضاً أنّ الوسطاء يرفضون إبلاغ المزارعين بأرباح منتجاتهم[٢٠]. ناهيك عن قيام اتفاقيات غير رسميّة بين هؤلاء الوسطاء والمزارعين ليحصل الأوّلون على ١٠٪من إجمالي الإيرادات مقابل بيع المنتجات في سوق الجملة. وجاءت دراسة أخرى لتؤكّد هذا الأمر عن طريق تقييم التغييرات في سعر المنتجات الزراعية في سلسلة القيمة المحلية (من مزارع إلى تاجر جملة إلى مستهلك) في لبنان، فأظهرَت متوسط سعر كل منتج في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد ، وخلصت إلى أن المزارعين يحصلون في العديد من الأحيان على السعر المخفّض[٢١]. وهذا المظهر غالباً ما يرافق غياب السلطة والتنظيم بين منتجي الأغذية.

١٥ كنج حمادة، «انعدام الأمن الغذائي في لبنان والمسار نحو الإصلاح الزراعي»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٠ https://carnegie-mec.org/٢٠٢٠/١١/١٣/food-insecurity-and-path-toward-agricultural-reform-pub-٨٣٢٢٤ (تم الاطلاع في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١)
١٦ الإدارة المركزية للإحصاء ومنظّمة العمل الدوليّة - تقرير عن اليد العاملة وسبل المعيشة: ٢٠١٨-٢٠١٩. الإدارة المركزيّة للإحصاء-بيروت.
١٧ المرجع نفسه
١٨ كنج حمادة. الزراعة اللبنانية: ديناميات متنحية في سياق انعدام السياسة، دار النشر ANND تقرير المراقبة الاجتماعية والاقتصادية العربية حول الحق في الغذاء. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND بيروت: ٢٠٢٠.
١٩ مارك رويجس. «تحليل سلسلة القيمة للخضروات (الدفيئة) في لبنان»، Wageningen Economic Research ، Wageningen (٢٠١٧).
٢٠ ناتالي علام. «الزراعة مثل القمار» ، فحص تراجع إنتاج المحاصيل في سهل البقاع الأوسط في لبنان. أطروحة دكتوراه. جامعة جورج واشنطن، ٢٠١١.
٢١ رولاند رياشي. «الزراعة والنظام الغذائي في إطار المهمة المائية اللبنانية». البحر المتوسط. مجلة جغرافيا البحر الأبيض المتوسط-رقم ١١٩ (٢٠١٢): ٣٥-٤٣.

٢- أهداف البحث والتصميم

٢.١ الأهداف والتطلّعات

مع ثبوت افتقار نظام سوق الجملة المحلي إلى العدالة إزاء المزارعين، برزت دراسات قليلة تبحث عن بدائل تنظيميّة لنظام الأغذية الزراعيّة- خاصةً في سياق الأزمات الموازية التي تهدّد الأمن الغذائي وسبل عيش المزارعين.
الهدف من هذه الدراسة هو معرفة كيفية عمل لبنان من أجل تحقيق نظام توزيع محلي أكثر ثباتاً اجتماعيًا وبيئيًا في سوق الأغذية الزراعية، وذلك من خلال سرد قصص المبادرات الغذائية البديلة الموجودة في البلاد. لا يُقصد من هذه الدراسة أن تكون مراجعة دقيقة، بل تقييماً شاملًا للإمكانيات والتحديات والنجاحات الحالية للمبادرات البديلة (AFI).

تشمل أهداف البحث لهذه الدراسة ما يلي:

(١) تحديد المصاعب التي يواجهها المزارعون حاليًا نتيجة لأنظمة التوزيع السائدة، وتقييم تصوّرهم لمفهوم المبادرات الغذائية البديلة (AFIs).

(٢) تقديم لمحة عامة عن المبادرات الغذائية البديلة الحالية (AFIs) وشبكات الأغذية البديلة (AFNs) التي قد تحقق توزيعًا أكثر عدلًا للدخل، والتي تعمل على توليد القيمة، كما تمنح منتجي الأغذية سيادةً على نظام سوق الجملة.

(٣) تحديد الوسائل الفضلى لتقصير سلسلة التوريد بين المزارعين المحليين والمستهلكين المحليين والتي تحقق ثبات الأغذية من الناحية الإجتماعيّة.

يطرح التقرير النتائج المستخلصة من المقابلات مع المزارعين، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من النماذج والمبادرات البديلة الحالية في البلاد. بعد عرض مقدّمة موجزة عن الإطار النظري للبحث، ثم المنهجيات المستخدمة وما ينبثق عنها من نتائج ، سنقدّم أبرز الاقتراحات التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع مستقبلا.

٢.٢ الإطار النظري

يُعنى هذا التقرير باستكشاف إمكانات تغيير شكل نظام الأغذية في لبنان، مع التركيز بشكل خاص على المبادرات الغذائية البديلة التي تمكّن وتدعم المزارعين ذوي الدخل المحدود والمتوسّط. سيتمّ اعتماد الإيكولوجيا الزراعية، ومفهوم السيادة الغذائية، ونماذج الاقتصاد التضامني كأطر توجيهية للقضية، ترسم المنطق المتّبع نحو الحلّ. أما سائر المبادئ المطروحة فسيتمّ تقديمها بإيجاز على النحو التالي.
إنّ مصطلح الإيكولوجيا الزراعية متعدد الأبعاد، ويصف منهجاً علميّاً و / أو حركة و / أو ممارسة - وكلها تسعى للتعامل مع تحديات الإنتاج الزراعي.

يمكن فهم الإيكولوجيا الزراعية على أنها منهجيّة علميّة وحركة وممارسة [٢٢]. لا يهتمّ هذا البحث بالإيكولوجيا الزراعية كعلم زراعي ينظّم تقنيات الزراعة البيئية، بل كوسيلة تحدّد العلاقات في نظام غذائي معيّن. إنّ الإيكولوجيا الزراعيّة كحركة تدرك التهميش المنهجيّ الذي يحدثه نظام الغذاء التقليدي لمنتجي الأغذية وللمزارعين في جميع أنحاء العالم[٢٣]. وتدعو إلى وضع نظام غذائي أكثر إنصافًا وشموليةً[٢٤]. إنّ التنظيم السائد (أو العالميّ) لنظام الغذاء التقليدي فرضته المشروعات الصناعية الكبيرة التي تتحكم في كل من المدخلات الزراعية (مثل البذور ، المبيدات الحشريّة ، ومبيدات الأعشاب) والمنتجات النهائية (أي الأغذية المصنّعة، وتوزيع المنتجات الغذائية). وقد أدى ذلك إلى إفقار المزارعين المحليين (بسبب عدم القدرة على التنافس مع أسعار السوق العالمية)، واستنفاد الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي (بسبب كثرة الزراعة وكمية المزروعات)، وأدّى كذلك إلى الهدر في الاستهلاك (بسبب ظاهرة تسمى «نموذج الغذاء الأقلّ ثمناً»)[٢٥]، وبذلك، يغدو أثر الإيكولوجيا الزراعيّة ذا أهمّية خاصة على أنماط الإستهلاك، وطرق التوزيع، والخلل العام في المساواة في نظام الغذاء المهيمن.
بالنظر إلى البعد السياسي والاجتماعي لحركة الزراعة الإيكولوجية، تسعى السيادة الغذائية إلى تعزيز موقع الناس - مستهلكين ومزارعين - من خلال حصر القرارات الرئيسية والسلطة في مجتمع محلي[٢٦]. ومع هذا الأمر، تتبلور الحاجة لإنشاء أنظمة غذائية إقليمية [٢٧]– أي أنظمة ضمن نطاق جغرافي محصور يتم على أساسها إنتاج الأغذية، وتعليبها، وتوزيعها واستهلاكها وإدارة نفاياتها.

يسعى نظام الغذاء الإقليمي المثاليّ إلى تحويل السلطة من رأس المال، أي من المشروعات الزراعية الغذائية الكبيرة، إلى المجتمع. يعمل نظام الغذاء الإقليمي على تعزيز ممارسات الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك التي تحترم الناس كما البيئة، وتقلل من النفايات على طول السلسلة الغذائية، وتروّج للمنتجات المحلية، وتحفّز التقاسم العادل للأرباح داخل المنطقة الواحدة[٢٨]. وبعبارة أخرى، فإن النهج المحصور لحركة السيادة الغذائية أكثر ملاءمة للحفاظ على الصحة الاجتماعية والبيئيّة والبشرية.

يترافق المفهومين السابقين مع نموذج الاقتصاد التضامني. وقد عرّفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد التضامني على أنّه «مفهوم يشمل الشركات والمنظمات، ولا سيما التعاونيات، وجمعيات المنفعة المتبادلة، والمؤسسات الاجتماعية، التي لها ميزة محددة تتمثل في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة مع السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وإلى تعزيز التضامن». وبشكل أكثر تحديدًا، يسعى نموذج اقتصاد التضامن الغذائي إلى التخلص من النظام الغذائي الحالي الاستغلالي وغير المنصف إداريًا، واستبداله بنظام غذاء أكثر ثباتاً وتعاونًا وإقليميّة.

---

٢٢ ألكسندر ويزل، وستيفان بيلون، وتيري دوريه، وتشارلز فرانسيس، ودومينيك فالود، وكريستوف ديفيد. «الزراعة الإيكولوجية كعلم وحركة وممارسة. مراجعة». الهندسة الزراعية من أجل التنمية المستدامة ٢٩ ،٤ (٢٠٠٩):٥٠٣-٥١٥.
٢٣ بينيتيز، باربرا، إيرين نيلسون، ماريا إيزابيل روميرو ساردوي، رودوبالدو أورتيز بيريز، أنيسة كريسبو موراليس، كاريداد كازانوفا رودريغيز، ربما كامبوس جوميز وآخرون. «دعم المرأة وبناء أنظمة غذائية مستدامة: دراسة واقعية لمشروع الابتكار الزراعي المحلي في كوبا.» الحدود في أنظمة الغذاء المستدامة ٤(٢٠٢٠) -٢١٩.
٢٤ ميت فارست، آرثر جيتز إسكوديرو، إم جاهي تشابل، كاثرين برينكلي، رافيك نيجبروك، نيلسون آم أريس، ليز أندرياسن وآخرون. «استكشاف مفهوم النظم الغذائية الزراعية الإيكولوجية في سياق المدينة والمنطقة.» الزراعة الإيكولوجية والنظم الغذائية المستدامة ٤٢، ٦(٢٠١٨)، ٦٨٦-٧١١.
٢٥ شاهد المزيد عن «نموذج الغذاء الأرخص» في تيم جي بينتون، وكارلينج بيج، وهيلين هاروات، وروشان بوداساياني، ولورا ويليسلي. «نظام الغذاء يؤثر على فقدان التنوع البيولوجي.» ثلاث رافعات لتحول النظام الغذائي لدعم الطبيعة. تشاتام هاوس، لندن (٢٠٢١).
٢٦ الاتحاد الوطني للمزارعين (NFU) ، سيادة الغذاء، https://www.nfu.ca/campaigns/food-sovereignty/ ،)تم الاطلاع في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١).
٢٧ « ستيف جليسمان وهارييت فريدمان وفيليب إتش هوارد. «الزراعة الإيكولوجية والسيادة الغذائية.(٢٠١٩).
٢٨ انظر أنتوني بيج، أودري ندياي، إيزابيل دوفيرني، ميشيل دورو. ٢٠١٨. نظام الغذاء الإقليمي: https://dicoagroecologie.fr/en/encyclopedia/ dictionnaire d'agroecologie /territorialised-food-system

لقد ساهمت هذه الأطر في ظهور أنظمة غذائية بديلة حول العالم (انظر مربع النص). وسيتمّ إستعمال تلك النماذج في هذا التقرير البحثي كأطر نظرية إرشادية، من أجل استكشاف إمكانات تغيير نظام الغذاء في لبنان في وقت تزيد فيه الأزمات المتزامنة من اختلال الأمن المعيشي للمزارعين، ومن تعذّر حصول المستهلكين على الغذاء الكافي.

تتكون شبكات الأغذية البديلة AFN من المبادرات والممارسات التي تقدم طرقًا مختلفة لتوفير الغذاء تعيد ربط العلاقة بين المستهلك والمنتج، وذلك على عكس ما يفرّقهما من مسافة ومجهوليّة أوجدهما نموذج الأغذية الزراعية السائد حاليًا.
على الرغم من أن نظام الغذاء الحاليّ غالبًا ما يكون قادراً على إنتاج كميات كبيرة من الطعام على المدى القصير ،إلاّ أنّه يقوم بذلك من خلال تعريض صحة الناس والبيئة للخطر على المدى الطويل[٢٩]. هناك بعض المعايير الشائعة التي تحدد شبكات الأغذية البديلة مثل: (١) القصر في سلسلة التوريد (أي الأميال الغذائية)؛[٣٠] (٢) وسطاء قليلون أو لا وسطاء بين المنتج والمستهلك[٣١]،(٣(الغذاء له أصل محلي[٣٢].
بعض تعريفات شبكات الأغذية البديلة تسلط الضوء على مبادئ مثل الإستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية[٣٣]. إنّ المفهوم الأكثر دقّة لشبكات الأغذية البديلة يسلط الضوء على «جودة» العلاقة بين المستهلك والمنتج بالمقارنة مع نظام الغذاء الحالي الذي يرتكز على المعاملات[٣٤] مهما بلغ عدد الوسطاء المعنيين[٣٥]. يمكن أن تشمل شبكات الأغذية البديلة مجموعة متنوعة من المبادرات مثل الزراعة المدعومة من المجتمع (CSA) ، وسلال الإنتاج ، والبيع المباشر ، والمؤسسات التجارية الصغيرة ، وأسواق المزارعين، وغيرها ، ويمكن أن تختلف في الممارسة حتى ضمن فئة المبادرة نفسها[٣٦].

٢٩ بولي إريكسن، وبيت ستيوارت، وجين ديكسون، وديفيد بارلينج، وفيليب لورينج، ومولي أندرسون، وجون إنجرام. «قيمة نهج النظام الغذائي.» في الأمن الغذائي والتغير البيئي العالمي، ص ٤٥-٦٥. روتليدج، ٢٠١٢.
٣٠ أنجيلا باكستون. «تقرير مايلز الغذائية. لندن: الزراعة المستدامة.» تحالف الغذاء والبيئة (SAFE) (١٩٩٤).
٣١ كريستين أوبري وبونا شيفولو «تطور الدوائر القصيرة والزراعة شبه الحضرية: التاريخ والتطورات الحالية والقضايا الجارية». الابتكارات الزراعية٥(٢٠٠٩)،٥٣-٦٧.
٣٢ أليساندرو، كورسي، فيليبو باربيرا، إجيديو دانسيرو، جيوفاني أورلاندو، وكريستيانا بينو. «مناهج متعددة التخصصات لشبكات الغذاء البديلة.» في شبكات الغذاء البديلة، ص ٩-٤٦. بالجريف ماكميلان، شام، ٢٠١٨.
٣٣ فيرن إدواردز. «شبكات الغذاء البديلة». موسوعة الغذاء والأخلاق الزراعية. الطبعة الثانية. نيويورك / هايدلبرغ / دورتريخت / لندن، سبرينغر (٢٠١٦).
٣٤ المرجع السابق
٣٥ انظر حركة مجموعات التضامن الشرائية (SPGs) في إيطاليا للحصول على مثال للوسيط الأخلاقي.
٣٦ ريبيكا وايت وأندرو ستيرلنغ. «الحفاظ على المسارات نحو الاستدامة: الديناميكيات والتنوع في أنشطة التنمية المجتمعية في المملكة المتحدة.» التغير البيئي العالمي ٢٣، ٥(٢٠١٣): ٨٣٨-٨٤٦.

٢.٣ المنهجية

تم إجراء مراجعة سريعة للبيانات الثانوية الموجودة - بما في ذلك التقارير، والبحوث، والمقالات الإخبارية، والتسجيلات المتوافرة للمقابلات - من أجل تحديد دقيق للسياق اللبناني الحالي، وإجراء نقاشات أوسع حول تغيير شكل نظام الغذاء. شكّلت هذه المعلومات الإطار الأكبر للدراسة. تم جمع البيانات الأولية من خلال المراقبة (مثل زيارات أسواق المزارعين، وتقارير مشاريع سابقة لجبال)، كما من خلال مجموعات التركيز (أي مع المزارعين ومنظمي سوق المزارعين)، والمقابلات شبه المنظمة مع الجهات الفاعلة المتنوعة في شبكات الأغذية البديلة مثل أسواق المزارعين، والتعاونيات الاستهلاكية، وتعاونيات المنتجين، واستراتيجيات الغذاء الإقليمية، ونماذج السلة). تمت أربع زيارات إلى أسواق المزارعين في سوق البلد (بيروت)، وسوق الطيب (بيروت)، وسوق النبطية (النبطية)، ونحيي الأرض (صيدا).
قامت زيارات المراقبة بتقييم مساحة السوق والتنظيم، وأنواع المنتجات التي يتم بيعها، فضلًا عن التفاعل بين الزبائن والبائعين. وتمّ إنشاء سبع مجموعات تركيز بإجمالي ٧١ مزارعًا مشاركًا في قرى من البقاع (سعدنايل وكفر زبد) وجبل لبنان (بتلون، وسرجبال، ومجد المعوش، وكفر سلوان، وبمهراي). تم انتقاء المزارعين للدراسة من خلال جهات تواصل زراعية (مثل البلديات). تقوم جهات التواصل بمشاركة أرقام هواتف المزارعين المناسبين للمعايير، كأن يكون المزارع من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي أو وحيد لكسب الرزق.
ارتكزت المقابلات شبه المنظمة التي استمرت ٢٠ ساعة مع الجهات الفاعلة في المبادرات الغذائية البديلة على استقصاء الدوافع، والممارسات، والتحديات، على نطاق واسع. تم اختيار المشاركين في مقابلة مبادرات الغذاء البديلة بحسب تواجدهم، وذلك بسبب ضيق الوقت. أجريت المقابلات باللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو العربية وتم تسجيلها. ترجمت بعض الاقتباسات المباشرة المستخدمة في هذا التقرير من العربية والفرنسية.

٢.٤ قيود الدراسة

بعض القيود المحتملة قد تشمل أحجام عيّنات المزارعين المستجيبين، وضيق الوقت، وسرعة تبدّل ظروف المبادرات المذكورة في تقرير. إنّ أحجام العينات المستجيبة غير كافية ولا تمثّل عامّة المزارعين في لبنان.
كما تبدأ الدراسة في سرد أزمة النظام الغذائي والتحديات العامة التي يواجهها المزارعون، ولكن ينبغي أن تجري الأبحاث المستقبلية مقابلات مكثفة عبر المناطق من أجل جمع المزيد من البيانات من أرض الواقع.
والأمر ينطبق أيضاً على المبادرات الغذائية البديلة. ففي حين تم إجراء مقابلات مع عدد كبير من الجهات الفاعلة في المبادرات الغذائية البديلة، إلا أن ضيق الوقت لم يسمح باستكشاف مكثف لجميع المبادرات الحالية في لبنان. قد تشير طرق الإنتقاء إلى بعض التحيز في أخذ العينات تجاه المبادرات ذات الحضور الإجتماعي أو التواجد عبر الإنترنت.
وتجدر الإشارة إلى أن بعض المبادرات التي تمت مقابلة أصحابها، قد تشكّلت مؤخرًا أو قامت بتوسيع عملها في الأمس القريب، خاصة بنتيجة الأزمات العاصفة في البلاد. هذا يعني أن بعض بيانات المقابلات وصفت العمل كما توقّعته في المستقبل وليس كما هو عليه حاليا. ولم يتمّ ضمّ هذه البيانات إلى هذه الدراسة ما لم يتم إدراج عبارات تفيد بذلك.
ومع ذلك، يمكن اعتبار أنّ العدد الكبير للمبادرات الغذائية البديلة الناشئة - التي تمّ إطلاقها بنتيجة الأزمات المتزامنة - نتيجة أساسيّة في حد ذاتها.

٣. النتائج

٣.١ آراء المزارعين

أظهرت مجموعات التركيز مع المزارعين الأفراد، وكذلك المقابلات مع المزارعين المشاركين في المبادرات الغذائية البديلة الإمتعاض العامّ من أسواق الجملة. فهم من جهة يدركون أن البيع في تلك الأسواق يطيح بشكل كبير بهامش ربحهم، إذ لا تتناسب الأسعار المعروضة عليهم مع قيمة منتجاتهم. وقد ذكر نصر الله ، أحد المزارعين في الشوف، ذلك من أجل تبرير الأسعار المنخفضة المدرجة في الإيصالات الممنوحة للمزارعين، «يقدم [الوسطاء] الأعذار والأكاذيب، كحاجتهم إلى دفع ثمن التعليب، مثلًا». من ناحية أخرى، يوفر سوق الجملة أبسط طريقة للمزارعين لبيع جميع منتجاتهم دفعة واحدة، مما يوفر للمزارع الراحة. يؤكّد نيكولا ، وهو مزارع في عاليه، على الأمر قائلًا أنّه يؤيّد سوق الجملة لأنه «قلق دائمًا بشأن عدم تصريف منتجاته كافة».

في المقابل، يقدّم وسطاء البيع بالجملة للمزارعين إيصالات شهرية أو أسبوعية توضح كمية المبيعات والإيرادات. وعلى الرغم من أن العديد من المزارعين أفادوا بأنهم يدركون أن الأرقام وهوامش الربح ملتبسة، إلا أنهم مجبرون على القبول بها لأنهم يعتمدون إلى حد ما على هذا النظام (انظر الفقرة ١,٤ لمزيد من الشرح). فبحسب المزارعين الذين تمت مقابلتهم، يعرض الوسطاء أسعار منتجات المزارعين على الإيصالات بأقل من ٢٠ ٪، وفي بعض الحالات ٥٠ ٪، من قيمة المبيع الحقيقية.
يقول نديم، وهو مزارع في الشوف إن «[الوسطاء] يميلون إلى الجدل حول الأسعار متمسّكين بالقيمة التي يريدونها، وهذا يحبطني لأنني أشعر أنني أتوسل للبيع». إنعام المزارع في قضاء عاليه، يقول في هذا الصدد: «جعلوني أكره الزراعة»، موضحًا أنه كان يعمل بدوام كامل كمزارع إلاّ أنّه لم يعد قادرًا على تحمل الغش من قبل نظام البيع بالجملة. وبدلًا من ذلك، قرر تخفيض إنتاجه، وعدم الإعتماد على الزراعة كمصدر دخل رئيسي.

ويتحدّث غسان سعود، مزارع وعضو في جمعية المزارعين اللبنانيين التعاونية عن تجربته في هذا المضمار، فيقول أنه ذهب إلى العديد من أسواق الجملة لمحاولة بيع القرع والطماطم والخيار التي زرعها على أرض للعائلة في بداية الأزمة المالية، من دون أن ينجح في ذلك، إذ لم يرغب أي من التجار بالشراء بالأسعار التي حددها؛ يرفضون حتى دون التفاوض على الأسعار «. بالنسبة لسعود، كانت هذه استراتيجية للضغط عليه لفرض الأسعار والشروط: «لم أكن أعرف ماذا أفعل بالمنتجات، لذا عدت وقلت لهم: «حسنًا أبيعكم مقابل ١٠٠٠ ليرة لبنانية للكيلو الواحد». هنا بدأوا بمفاوضتي (...) وبعد الكثير من الأخذ والردّ لم أرغب في إعادة المنتج معي إلى المنزل، لذلك بعتهم «. يشرح سعود أيضًا كيف شعر أنّ إجراءات الدفع غير عادلة ومشكوك فيها.

على الرغم من عدم رضاهم عن النظام الحالي، إلا أن العديد من المزارعين يتحملون عيوب سوق الجملة لأنه غالبًا ما يعني ضمان البيع دون العوائق اللوجستية. وقد أعرب غالبية المزارعين الذين أجابوا على الاستبيان عن شعورهم بأن الأشخاص المتخصصين يجب أن يهتموا بالأعمال غير الزراعية (مثل التسويق والتوزيع)، حيث يفضل المزارعون التركيز فقط على الزراعة. من المهم التنبّه لهذه النقطة في المشاريع المستقبلية التي تعمل على دعم نظام غذائي بديل. لا ننسى أن هذه الدراسة تسعى الى التوصل إلى كيفيّة تلبية النواقص والاحتياجات التي عبر عنها المزارعون من خلال نظام غذائي بديل في لبنان.
وسيتمّ التطرّق إلى عدد من المبادرات الغذائية البديلة المتوافرة [٣٧]من أجل البدء في طرح حلول تدعم المزارعين.

٣٧ العديد من أصحاب المبادرات الغذائية البديلة الذين تمت مقابلتهم يقعون في أكثر من فئة مقدمة في هذا البحث.

٣.٢ أسواق المزارعين

تختلف أسواق المزارعين من سياق إلى آخر. ومع ذلك، هناك إجماع عام على الخصائص المشتركة لتلك الأسواق، وتشمل: (١) مشاركة البيع المباشر بين المنتِج (أي المزارع) والمستهلك. (٢) وجود منتجين آخرين يعملون في نفس المكان؛ (٣) بيع المنتجات المحلية[٣٨]. نلاحظ أن مصطلح «محلية» هو ذو مفهوم نسبي[٣٩]. توجد اختلافات ملحوظة بين أسواق المزارعين الريفية والحضرية فيما يتعلق بالأعراف والروابط الاجتماعية البديلة ، وبنسبة «المحلية»، وثقافات المستهلك ، ومعايير الجودة[٤٠] يتم تحديد موقعها وهويتها وإدارتها من قبل المنظمين الذين يكونون في بعض الحالات مجموعة من المزارعين أنفسهم.
إنّ أسواق المزارعين، خاصة تلك التي ينظمها المزارعون، ليست شائعة في لبنان.

تتحدث جوانا باركر من Les racines du Ciel، وهو مشروع زراعة مستدامة في لبنان، عن محاسن أسواق المزارعين- وفي هذه الحالة «سوق الطيب» – التي تعمد الى تسويق منتجات عالية القيمة لصغار المزارعين: « إنه دعم حقيقي لنا لتصريف إنتاجنا. نحن مزرعة صغيرة، وليس لدينا القدرة على الإعلان عن منتجاتنا». تواصل باركر شرح سبب نجاح تلك الأسواق فقط بالنسبة الى المزارعين ذوي الإنتاج المحدود: "حاليًا، يكفينا سوق الطيب لبيع كل شيء باستثناء التفاح الذي لدينا كمية كبيرة جدًا منه».
وأشارت إلى وجود سوقين للمزارعين في بيروت: سوق الطيب، وسوق بدارو للمزارعين الحضريين.
أولًا، سوق الطيب - الواقع في حي مار مخايل - مملوك من القطاع الخاص، ويتقاضى رسومًا من المنتجين لقاء تأجيرهم الكشك. تشمل المنتجات المعروضة فيه الخضار الموسمية الطازجة كما الأطعمة المحفوظة وغيرها من السلع. ثانيًا، سوق بدارو للمزارعين الحضريين - الواقع في حي بدارو - يديره متطوعون، وقد نشأ من خلال مبادرة مجموعة صغيرة من سكان الحي. هنا أيضاً يدفع المنتجون رسومًا لاستئجار الكشك. يتميز سوق بدارو بأنواع أخرى من السلع مثل المونة والحرف اليدوية - على الرغم من أنهم حرصوا على أن يفوق عدد أكشاك المنتجات الطازجة والموسمية الأكشاك الباقية.

ذكر منظمو أسواق المزارعين الذين تمت مقابلتهم أنه غالبًا ما يكون من الصعب العثور على مزارعين مستعدين للبيع. وكان المزارعون الذين تمت مقابلتهم قد عبّروا عن مخاوفهم من أنهم لن يبيعوا بما فيه الكفاية في أسواق المزارعين، ومن أن ينتهي الأمر بفقدان ما يتبقّى من منتجاتهم لجودتها (فتنخفض قيمتها نسبةً إلى المنتجات الطازجة).
أعرب الكثيرون أيضًا عن مخاوفهم من الوقت المتاح للبيع بهذه الطريقة، حيث أنّ أسواق المزارعين تستغرق يوماً واحداً.
ويذكر آخرون ممن جربوا البيع في بيروت أنّ تصريف إنتاجهم كان سهلًا هناك، غير أنّ الحرارة تسببت في ذبول الخضار بسرعة، مما جعلها، في ختام النهار، غير مرغوب فيها من الناحية الجمالية. تتناقض هذه العوامل مع سهولة البيع في سوق الجملة. نضيف أن أسواق المزارعين تشمل أحياناً تكاليف إضافية للمزارع، كتكلفة استئجار كشك على سبيل المثال.

إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية لأسواق المزارعين، كشف عدد من المقابلات عن المكونات الاجتماعية الرئيسية لمثل هذه المبادرات. مثلًا في صيدا، يشرح إسماعيل شيخ حسن، وهو ينتمي إلى مبادرة مجتمعية للزراعة الحضرية تسمى «نحيي الأرض» كيف بدأوا: «كنا مهتمين بتطوير الزراعة البيئية وكذلك بالتعاون معاً».
تشمل المبادرة مشروع الزراعة الجماعية على أرض مفرزة إلى قطع صغيرة من ٥٠ إلى ١٠٠ متر مربع جاهزة للزراعة، وتشمل أيضاً حضانة، وأنشطة أخرى مثل السوق وورش العمل والأنشطة التعليمية. يقع التعاون في صميم المبادرة: "يهتم ستة مزارعين من أصل ٢٥ بتنظيم السوق. تضم المجموعة أشخاصًا يتمتعون بمهارات مختلفة مثل التصميم الجرافيكي والنجارة. لم ندفع مطلقاً لأي شخص مقابل القيام بأيّ شيء" كما يقول.
قد يكون هذا ممكنًا لأن الزراعة ليست مصدرًا رئيسيًا للدخل بالنسبة لأولئك المشاركين في المبادرة بل هي مجرّد نشاط ضمن أنشطة العدالة الغذائية. والأمر الأكثر أهمية هو الجوانب الاجتماعية التي ترعاها هذه المبادرة: «لا يمكن أن نغفل أنّ الأرض المنتجة هي أيضًا مساحة عامة لجميع الناس. فهم يأتون لشراء طعامهم، ويقضون الوقت ويسألون عن تقنيات الزراعة، ويذهبون إلى المشتل ويشترون البذور «. هذا البعد الاجتماعي الذي يخلق اللقاءات والتبادلات هو أيضًا في قلب الاقتصاد التضامني: «هناك بُعد مرتبط بالمساحة العامة ويظهر أنه يمكن للناس الاهتمام بمساحة مجتمعية دون الحاجة إلى مراقبتها من قبل السلطة المحليّة».

٣٨ لويس هولواي وموبا كنيفسي. "قراءة مساحة سوق المزارعين: تحقيق أولي من المملكة المتحدة." علم الاجتماع الريفي ٤٠-٣(٢٠٠٠): ٢٨٥-٢٩٩
٣٩ مورفن ج. ماكياتشيرن، جاري وارنابي، ماريلين كاريجان، وإيزابيل سزميجين. "التفكير محليًا ، والعمل محليًا؟ واعي المستهلكين وأسواق المزارعين." مجلة إدارة التسويق ٢٦، ٥-٦(٢٠١٠): ٣٩٥-٤١٢.
٤٠ هينك رينتينج، تيري ك. مارسدن، وجو بانكس. "فهم شبكات الغذاء البديلة: استكشاف دور سلاسل الإمداد الغذائي القصيرة في التنمية الريفية." البيئة والتخطيط أ ٣٥ ٣(٢٠٠٣): ٣٩٣-٤١٢.

طرح منظمو سوق بدارو للمزارعين الحضريين آراء مماثلة. لقد أفادوا بأن «السوق هو أيضًا مكان للّقاء، ولتناول القهوة، وللعب الأطفال معًا. إنّه يخلق تفاعلات اجتماعية، وكأنه مكان عام «. وعليه، تعمل أسواق المزارعين كأكثر من مجرد آلية بيع مباشر، إذ يمكن أن تكون مساحة تُبنى فيها الروابط الاجتماعية. وهذا يؤسّس لطرق بديلة في التعامل غير علاقات التبادل النقدية البحتة، ما يحفّز بناء اقتصاد تضامني. كما يوضح سوق المزارعين الحضريين في بدارو بالتفصيل كيفية تعزيزه لعملية صنع القرار الجماعي وللتعاون فيما بين المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم في السوق. على سبيل المثال، يحاول منظّمو السوق شرح العلاقة بين تحديد الأسعار والقدرات المختلفة للمزارعين من خلال تنظيم لقاءات جماعية مع المزارعين المعنيين لمناقشة الحل العادل لهم جميعاً.

بشكل عام، يبدو أن البيع المباشر في أسواق المزارعين يدعم عمل المزارع الصغيرة والمتنوعة، على الأقل أولئك الذين يمكنهم التواصل إجتماعياً مع منظمي سوق المزارعين. لهذا النوع من البيع المباشر فرص استثمارية في لبنان، مع الأخذ في الإعتبار المخاوف التي أعرب عنها المزارعون، بحيث يمكن تنظيم المزيد من الأسواق التي يقودها المزارعون.
إن العنصر الأكثر فائدة في أسواق المزارعين حالياً هو قدرتها على إعادة ربط المزارعين بالمستهلكين، وكذلك تعزيز التبادل بين المزارعين أنفسهم. لا يزال هناك غموض في شأن الجدوى الاقتصادية من تلك الأسواق على المزارعين، وكذلك على المستهلكين، وهي نقطة ينبغي استكشافها في الأبحاث المستقبلية. يجب أن يحدّد البحث المستقبلي أيضًا المزارعين الذين لديهم مهارة البيع في أسواق المزارعين، كما معيار نجاحهم.

٣.٣ نظام السلة

يبيع بعض المزارعين المنتجات عن طريق وضع مجموعة متنوعة من سلعهم في شيء يُعرف باسم السلة. نشأ نظام السلة - الذي يشار إليه أيضًا باسم صندوق الإنتاج ، أو نظام صندوق الخضروات، أو أحيانًا صندوق الزراعة المدعومة من المجتمع (CSA) - في عام ١٩٨٧ في المملكة المتحدة، حيث قرر مؤسس مزرعة ريفرفورد العضوية تسليم صناديق المنتجات الطازجة محليًا[٤١]. بحلول عام ٢٠٠٧ انتشرت الفكرة وكان هناك ٦٠٠ نموذج مماثل في المملكة المتحدة وحدها[٤٢]. يمكن تعبئة السلال بالفواكه الموسمية، والخضروات، والمنتجات المصنعة (مثل اللبنة أو المربى) - وكلها يختارها المنتج وليس المستهلك - وتباع عامّةً بسعر ثابت.

في شكلين مشروحين، أول واحد، الرقم واحد: يلتزم المستهلكون بشراء حصاد كامل، ويتحملون مسؤولية الموسم جنبًا إلى جنب مع المزارع، وفي شكل تاني، الرقم اثنين: يلتزم المستهلكون بشراء حصاد كامل، ويتحملون مسؤولية الموسم جنبًا إلى جنب مع المزارع . هذه الدراسة وجدت ان معظم نماذج السلة في لبنان هي «ضمن الفئة الثانية».

أمثلة على نموذج السلة في لبنان

يتم تسليم بعض السلال في لبنان أسبوعيًا عند نقاط التقاء محددة، والبعض الآخر يشمل خدمة التوصيل المنزلي، وواحد فقط يستخدم نظام السلة بشكل دوري في نقاط معينة وبحسب الموسم. وثمة حالة لنظام السلة تقوم فيها السوق الصغيرة - التي يديرها المزارعون البائعون - بالشراء أيضًا من المزارعين الخارجيين وتجميعها في سلال.

غسان سعود هو عضو في تعاونية المزارعين اللبنانيين في عكار الذي ينظم توصيل سلال أسبوعية تباع مباشرة للمستهلك. تحتوي سلتهم على منتجات من ستة عشر عضوًا في التعاونية. يقع التعاون فيما بينهم في أولوية هذه المبادرة: «كنت أبحث عن مزارعين يزرعون عن أصناف مختلفة حتى تكون سلتنا متكاملة [...] لدينا تقويم واضح لعمل المزارعين على مدار العام حتى نتمكن من التخطيط مسبقاً.» تقدّم السلة مجموعة متنوعة من المنتجات وهي مُعدّة «لإطعام حوالي ٦ أشخاص على مدار أسبوعين» مع ١٦ صنفا (١٢ نوعًا من الخضار وأربعة أنواع من فواكه)، وتزن حوالي ١٥ كجم. كما أنهم يوفرون خدمة توصيل على مدى أربعة أيام أسبوعية، يتم تنسيقها جميعًا عبر رسائل جماعية أسبوعية عبر واتساب. يصف سعود نظام السلة بأنه نموذج ناجح لتعاونهم، مشيرًا إلى أن هذه هي الطريقة الأساسية لبيع منتجاتهم: «نحن نقدم حوالي ٤٠٠ سلة في الأسبوع». على الرغم من المبيعات المرتفعة، يوضح سعود أنه يجب عليهم دائمًا البحث عن وسائل لإقناع المستهلك: «لكي نتمكن من بيع السلة، نحتاج إلى منتجات غير شائعة مثل الليتشي أو فاكهة الباشن التي تجعل السلة أكثر جاذبية».

«نحيي الأرض»، مبادرة الزراعة المجتمعية في صيدا، تبيع أيضًا المنتجات عبر نموذج السلة، على الرغم من اختلافها عن سائر بائعي السلّة الذين تمت مقابلتهم من حيث أنهم يقصرون استخدامها على فترات معينة من الموسم. يوضح إسماعيل شيخ حسن: «نحن لا نقدم [السلال] بشكل منتظم. نقوم بذلك كعرض خاص إذا كان لدينا الكثير من الخضروات، فنكون قادرين على بيعها. ونحن نقوم بذلك في منتصف الموسم وفي نهايته ". تباع الخضروات من خلال السلال بكلفة منخفضة.

٤١ انظر دراسة واقعية على ريفرفورد veg box
٤٢ المرجع نفسه

Les racines du ciel[43] ومزارع «بذورنا جذورنا» لديهم خبرة أيضاً في بيع منتجاتها الموسمية عبر سلال. إنهم يقدمون فقط خدمة الاستلام من نقطة واحدة، ويبيعون في المقام الأول الخضار التي يزرعونها، مع الإشارة إلى أن» بذورنا جذورنا» هو تعاون بين العديد من المزارعين على قطعة أرض واحدة. ذكرت Les Racines du Ciel أن هذا الإستلام من نقطة واحدة كان مهمًا بالنسبة إليهم لأنه كان لحظة للمشاركة والتبادل مع المستهلكين. وعليه، إنّ الإستلام من نقطة واحدة يخلق روابط اجتماعية بين المزارع والمستهلك، على غرار تجربة سوق المزارعين. ومع ذلك، أوضحوا أن تحقيق هذا التلاقي لم يكن بالأمر السهل: «كان الأمر معقداً إذ يجب التأكد من بقاء الأشخاص بعد اختيار سلتهم حتى تكون هناك لحظة من المشاركة. ولم نتمكن من خلق هذا التبادل الودود في وقت التسليم أولًا لأن المكان ليس مناسباً لذلك، وثانياً لأنّ بعض الأشخاص لم يأتوا بأنفسهم [لنقل السلال]، بل أرسلوا سائقًا".

كما ذكرنا، تعتمد les Racines du Ciel و «بذورنا جذورنا» بشكل أساسي على المنتجات القادمة من مبادراتهم الخاصة لبيعها في سلال، بينما يحصلون على المنتجات الأخرى مثل الأطعمة المحفوظة (مثل المونة) أو العناصر المصنعة (مثل الخبز والجبن) من شبكات أخرى عندما يكون ذلك ممكناً. يقول سيرج حرفوش من «بذورنا جذورنا» إنه على الرغم من أنهم «يؤمنون أنهم يشكّلون شبكة كبيرة، إلا أن اعتماد نظام السلة بعدد كبير من المزارعين أمر صعب لأنه يحتاج إلى إعدادات لوجستية ضخمة.» وعلى الرغم من التحدّيات اللوجيستية فهم مصرّون على تقديم السلة كما يقول سيرج، لأنّ تعدّدية المزارعين تضمن تنوع المنتجات وبالتالي، اهتمام المستهلك بالسلة. يذكر Les Racines du Ciel تحديًا مشابهًا في توفير التنوع للمستهلك، مشيرًا إلى العمل الإضافي الذي يتطلبه هذا الأمر في بعض الأحيان: «بالنسبة للسلال، يجب توفير سلع متنوعة. كنا نحاول الحصول على سبعة منتجات مختلفة وهذا يتطلب بعض التنظيم. البيع في أسواق [المزارعين] والسلال في نفس الوقت يتطلب الكثير من العمل». يبدو إذاً أن التحدّي الأكبر للمزارعين الفرديين الذين يبيعون السلال يكمن في صعوبة الحفاظ على تنوع المنتجات في السلة، كما عدم توافر التسهيلات اللوجستية المطلوبة للتواصل مع المزارع الخارجية. وهذا ما يجعل مفهوم التعاونية، التي تجمع موارد ومنتجات العديد من المزارعين معًا، أكثر نفعاً للمزارعين.

وفيما يختصّ بمسألة التحديات اللوجيستية، قد يكون الحلّ لدى شركة Healthy Basket ، وهي شركة صغيرة تضم مزرعةً ومتجراً ونظام التوصيل المنزلي. فهم يقومون بدمج منتجاتهم مع منتجي المواد العضوية الموسمية، ويعمدون إلى بيع السلال الجاهزة بأنفسهم، وبذلك، فهم (١) يحققون التنوع للمستهلك (تقدم سلتهم ١٠-١٣ نوع من الفواكه والخضروات المختارة مسبقًا)، (٢) يبسّطون الخدمات اللوجستية للمزارع و (٣) يضمنون بيع خضرواتهم مع تقديم سعر أقل للمستهلك. يذكر عزالدين جنّون مدير المبيعات، أن «السلة أرخص للمستهلك من شراء العناصر بشكل منفصل». يمكن لعملاء Healthy Basketالإختيار بين سلة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة. يتم تنسيق جميع المبيعات من خلال إرسال رسالة جماعية إلى المستهلك قبل يومين من موعد تسليم الطلبات، ويتم توزيع السلال مرتين في الأسبوع عبر خدمة التوصيل المجاني (إلى بيروت وبعبدا والشمال).

في حين يواجه نظام السلة تحدياته (أي الخدمات اللوجستية، وتلبية متطلبات المستهلك)، يبقى أنّه يتمتّع ببعض نقاط القوة الاستراتيجية. أولًا، هو يضمن للمزارع بيع المنتجات التي يختارها دفعة واحدة دون القلق من إقدام المستهلك لاحقاً على شراء تلك المنتجات أو امتناعه عن الشراء. كما يوفّر للمستهلك إمكانية شراء المنتجات بسعر أقل. ثانيًا، يقدّم نظام السلة حسنات من حيث الفعالية والتوفير، فبفضله يتخلّص المزارعون من تحديات النقل التي يواجهونها في أسواق الجملة، حيث ينقلون كميات كبيرة من الخضروات لمسافات طويلة من غير أن يضمنوا أنّها ستُباع. فيما يتعلق بالنقل، يقول عماد الغضبان، وهو صاحب مبادرة في الشوف تسعى إلى بيع الإنتاج المحلي: "أتابع أحيانًا عملية شحن المنتجات المحلية من الشوف إلى سوق الجملة في بيروت. ثم عليّ أن أقصد بيروت بنفسي لشراء المنتجات إياها وإعادتها إلى هنا». ناهيك عن أنّ نظام السلّة جاء بحلّ لمشكلة التخلّص من فائض المنتجات في بعض الأحيان، إذ يتم نقل الكمية الدقيقة فقط من المنتجات بحسب طلب المستهلك. أخيرًا، يقوم نظام السلة بتطبيق مبادئ التضامن وبتنمية الروابط الاجتماعية. ويحدث هذا الأمر بطريقتين: (١) توطيد العلاقة بين مزارعين عديدين يشتركون في بيع سلة واحدة. (٢) توطيد العلاقة بين المزارع والمستهلك.

٤٣ لا تبيع Les Racines du Ciel حاليًا السلال. وتعكس جميع المعلومات التي تم جمعها تجاربهم قبل ظهور وباء كوفيد-١٩.

في حالة [المزارعين اللبنانيين]، لقد فتح نظام السلة المجال أمام تضامن المزارعين في عكار، فوقفوا معاً في مواجهة المنافسة الموجودة عادة في الأنظمة المهيمنة. من ناحية أخرى، قد يحفّز نظام السلة العلاقة بين المزارعين وعملائهم. فالمزارع لم يعد في هذا النظام شخصاً مجهولًا كما في حالة مشتريات السوبر ماركت. ويغدو الأمر صحيحًا بشكل خاص عندما يشتري المستهلكون السلال على مدار العام، فيكتسبون المعرفة في موسمية المنتجات وفي عمل المزارع. لا بدّ من أنّ تلك الروابط التي تنشأ في إطار الإجتماعيّات، وتخرج من محدودية العلاقة الإقتصادية، مهمة لثبات الاقتصاد القائم على التضامن[44].

استكشاف نماذج السلة في مكان آخر

أجريت المقابلات مع ناشطين شاركوا في تنظيم سلال في أوروبا. تم القيام بذلك من أجل تقييم كيفية عمل نظام السلة في سياقات أخرى. فعلى سبيل المثال، تذكر رنا حسن، التي كانت تعمل سابقًا في تعاونية بيئية زراعية Bajo el Asfalto está La Huerta ، أن نظام السلة عندهم هو نموذج زراعي مدعوم من المجتمع .
تصف منظمة الفاو النماذج الزراعية المدعومة من المجتمع بأنها نظام يوافق فيه المستهلكون على تقديم دعم نقدي مقدمًا لمزارعيهم المحليين لموسم كامل، ويقوم المزارعون في المقابل بتزويدهم بمنتجات أسبوعية ذات جودة وبكمية كافية[45].
تؤكّد رنا شعور منتجي الأغذية في هذا النموذج بالدعم الحقيقي، على عكس شراء السلة العرضي، وذلك لأنّ المستهلكين يقدّمون التزامًا مقدمًا بدعم وتحمل مسؤولية الموسم جنبًا إلى جنب مع المزارع. وتشدّد أن إعمال هذا النموذج يتطلّب توافر الثقة، كما المساءلة والإلتزام، مضيفة أن المستهلكين الذين يتبنّون هذا النموذج يفعلون ذلك كخيار سياسي، وليس لحاجتهم الفعلية إلى المنتجات.

يقارن رونان كالار، وهو عضو في التحالف الإقليمي للأغذية Groupement Régional Alimentaire de Proximité (GRAP) في فرنسا، تطلّعات كل من المستهلكين والمنتجين: « يريد العميل خضروات ذات نوعية جيدة، وذات وفرة وتنوّع وجماليّة لقاء تكلفة منخفضة. فيما يرغب المزارع بيع منتجاته بأسعار أعلى، مع أقل قدر ممكن من التنوع لضمان الجودة، في حين أنّ توافر المنتجات يعتمد على الطقس». يرى كالار أن الزراعة المدعومة من المجتمع هي نظام مثير للاهتمام للمزارع، لأنه يضع المستهلكين على اتصال مباشر مع الشخص المسؤول عن طعامهم فيدركون أخيراً عمل المزارع وتحدياته».

على حد علمنا، لا توجد الزراعة المدعومة من المجتمع في لبنان بعد. أما نظام السلة المطبّق في السياق اللبناني فيتمتّع ببعض المزايا الموضحة أعلاه، لكنه لا زال موقوفاً على رغبة المستهلك في الشراء على أساس أسبوعي بدلًا من شراء سلة واحدة عن موسم بكامله.

٤٤ إيثان ميلر. "الاقتصاد التضامني: المفاهيم والقضايا الأساسية". اقتصاد التضامن ١: بناء بدائل للناس والبيئة (٢٠١٠):٢٥-٤١.
٤٥ بيتر فولز ، فيليب ويكنبروك ، كريسوت نيكولاس ، باروت جوسلين ، وزولتان دزيني. "نظرة عامة على الزراعة المدعومة من المجتمع في أوروبا." ((٢٠١٦):١-١٣٦.

٣.٤ التعاونيات

وفقًا للتحالف التعاوني الدولي (ICA) ، فإن التعاونية هي «جمعية مستقلة من الأشخاص الذين يتحدون طواعية لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة مشتركة مملوكة بشكل ديمقراطي[٤٦]. بالنسبة لمي طرابلسي، رئيسة جمعية Rural Delights Cooperative فإن العمل الذي تقوم به التعاونية لا يتوخّى الربح الخالص: «أسمّي التعاونية» العمل الحسن «، إنه مشروع اقتصادي ، إنه خدمة. تم تشكيل التعاونية لدعم مجموعة من الأشخاص الذين يسعَون إلى هدف واحد فيما هم عاجزون عن العمل بمفردهم «. هناك العديد من الأنواع المختلفة للمنظمات التعاونية - بيد أن هذا القسم يركز بشكل خاص على التعاونيات التي تنتج أو تسوق أو تصدّر المواد الغذائية، حتى لو بعضها كان مزيجاً بين أنواع عدّة. في إطار العمل التعاوني في الزراعة أو الغذاء، يمكن تقاسم الخدمات والأدوات، مما يخفّض التكاليف ويزيد من هامش الربح لصغار المنتجين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للهيئات المنظمة بشكل جماعي الاستفادة من العلاقات الإجتماعية للأعضاء الآخرين. إن الالتقاء معًا كمجموعة من المزارعين أو منتجي الأغذية يتيح أيضًا قوة تفاوضية أقوى مع المشترين. كما تشكّل مهارات المجموعة، وتوافر منتجات الجماعة، حاجزاً منيعاً يقي الأعضاء من الظروف غير المتوقعة. يمكن أن تكون التعاونيات الزراعية أدوات حيوية في تسهيل انخراط المزارعين بشكل أفضل في سلاسل القيمة المحلية أو الدولية[٤٧].

حتى تاريخه، ظلت الأشكال الحقيقية للتنظيم التعاوني محدودة للغاية في لبنان. فقط قلة قليلة من التعاونيات تتم إدارتها على أسس تعاونية وديمقراطية. وقد بحث تقرير منشور لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٨) عن السبب المحتمل. ويطرح التقرير مسألة توارد الهبات للتعاونيات، والهبات مصدر مهم للاستثمار، إلاّ أنّ التعاونيات باتت تعتمد فقط على الواردات الخارجية بدلًا من استثمار مواردها الداخلية والعمل على تطوير جانبها التجاري، وقد أدى ذلك إلى نشوب ظاهرة «التعاونيات الوهمية» في البلاد[٤٨]. بعبارة أخرى، قامت العديد من المنظمات بتسجيل أنفسها كتعاونيات على أساس أن هذا سيمكّنها من تلقي تمويل من فاعلي الخير، من غير أن تكون قد أُنشِئت من أجل تنفيذ عمل تعاوني ذات هيكلية إدارية واضحة. هذه التحديات هي نقاط ضعف في الإطار الإداري والتنظيمي، وقد تم الإبلاغ عنها ذاتيًا في استراتيجية وزارة الزراعة (٢٠١٥-٢٠١٨)[٤٩].

تعاونيات المزارعين

بالمقارنة مع أولئك الذين يعملون في مجال الأطعمة المحفوظة (المونة)، يوجد عدد قليل من التعاونيات التي تعمل بشكل خاص على بيع المنتجات الطازجة محليًا. قد يكون السبب في ذلك عدم حصول هذا النموذج على التمويل الكافي، حيث أن الوكالات الداعمة للتعاونيات تميل الى تمويل التعاونيات ذات التوجه التصديريّ. ومع ذلك، فقد تم إنشاء العديد من المبادرات التعاونية الرسمية وغير الرسمية مثل تعاونية المزارعين اللبنانيين في عكار التي تجمع ستة عشر مزارعا من المنطقة.

بسؤاله عن سبب تأسيس التعاونية، يصف أحد أعضائها غسان سعود الصعوبات التي تواجه البيع في سوق الجملة وأهمية الإنتقال إلى نظام بديل. وأوضح أنه أجرى مناقشة بالصدفة مع مديرة التعاونيات حيث تحدث لها عن إحباطاته: «طلبت مني أن أبدأ بتأسيس التعاونية، وبالعثور على خمسة أو ستة سواي لنقوم بإنشاء نظام بيع بديل». بالنسبة لسعود، لم يكن العثور على مزارعين مهتمين أمرًا بسيطًا في البداية: «لقد وجدت أخيرًا بعض المزارعين الصغار والكفؤين، بعضهم كان قد بدأ مؤخرًا بزراعة أراضٍ صغيرة تتراوح ما بين ال ٤٠٠٠ وال ٥٠٠٠ مترا مربعاً». يشرح سعود أن التعاون أساس عملهم، وذلك لحاجتهم إلى مجموعة متنوعة من المنتجات في مواسم مختلفة لبيع سلتهم «على سبيل المثال، في الخامس من أيار، سيحصل سمير على الطماطم، وسيحصل داني على الخيار، وغسان على البقدونس. ونعرف من منّا لديه هذا او ذاك المنتَج». مثال آخر هو تعاونية منتجي العنب - جمعية هيليوبوليس التعاونية في دير الأحمر - التي تأسست عام ٢٠٠٠ عندما أتاح قطاع النبيذ اللبناني المتنامي فرصة لتشكيلها. هي تجمع المنتجات من عدد من مزارعي العنب والنبيذ وتشكل مثالاً قويًا على التعاونية التي تمكنت من تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الإرشادية للمزارعين. تدور التعاونية حول مخطط مشتريات مشترك، ودعم فني أثناء الحصاد، وتبادل الأدوات والآلات، فضلًا عن تسويق عنب النبيذ لمصانع النبيذ المحلية. أحد أعضاء التعاونية هو أيضًا المالك

٤٦ التحالف التعاوني الدولي ، "الهوية والقيمة والمبادئ التعاونية ،www.ica.coop/en/cooperatives/cooperative-identity تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١.
٤٧ جياتشنغ زانغ ، وجياتلي لو ، وجيا لي. "التعاونيات الزراعية المشاركة في تكامل سلسلة التوريد في الصين: تحليل نوعي مقارن" بلوس وان -١٦-٤(٢٠٢١):.
٤٨ القطاع التعاوني في لبنان: أي دور؟ أي مستقبل؟ / منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية. - بيروت: منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٨.
٤٩ المرجع نفسه

المشارك لمصنع نبيذ محلي، «Couvent Rouge» ، الذي يلتزم بشراء جزء معين من الإنتاج جنبًا إلى جنب مع مصانع النبيذ الأخرى في البلاد. الارتباط الوثيق بين مصنع النبيذ Couvent Rouge وتعاونية هيليوبوليس الجديدة يسهل عملية الوصول إلى السوق. تحتفظ هيليوبوليس بهامش ٥٪ من مبيعات النبيذ والعنب لتغطية تكاليف التشغيل. في حين أن مزارعي عنب النبيذ لا يشاركون بشكل مباشر في عملية البيع والتسويق - التي تقع تحت مسؤولية الإدارة التعاونية – تقوم المبادرة بعقد اجتماعات شهرية لمجلس الادارة، واجتماعات سنوية للأعضاء، ويتم في هذه الاجتماعات مناقشة الإجراءات التعاونية والبيانات المالية مع المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم انتخابات مجالس الإدارة على أساس منتظم كل ثلاث سنوات يشارك فيها مزارعو العنب والنبيذ.

وفقًا لوليد حبشي، عضو الجمعية التعاونية ومؤسس مصنع النبيذ Couvent Rouge ، فإن نجاح جمعية هيليوبوليس التعاونية يرجع أولًا إلى (١) التعاون التام بين الأعضاء، وثانياً إلى (٢)علاقة الثقة بين المزارعين ومجلس الإدارة ، وثالثاً إلى (٣) وجود مصنع النبيذ المحلي Couvent Rouge الذي يدعم عمليات المبيعات والتسويق. لا يسعنا سوى استكمال تحليل حبشي بالاعتراف بطبيعة المنتَج كمصدر قوة: أي بجودة العنب المزروع لإنتاج النبيذ، وهو منتج ذو قيمة مضافة عالية يمكن تصديره بسهولة.

تصنيع الأغذية وإنتاج المونة

منذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن، ركزت أنجح التعاونيات في قطاع الأغذية على السلع الغذائية المصنعة القادرة على تحقيق أرباح تفوق أرباح المنتجات الطازجة. تكتسب هذه المنتجات قيمة من خلال (١) ارتباطها بالأصالة والريف (مثل المونة) [٥٠] أو (٢) قيمتها الإجتماعية كدعم للمرأة الريفية، أو (٣) من المنتج نفسه (مثل النبيذ). ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه التعاونيات جزءًا من نظام يتواصل فيه المزارعون بطريقة بديلة مع الأسواق.

تعمل Rural Delights «أطايب الريف» كتعاونية إنتاج وتسويق لـ ٤٥ منتجًا غذائيًا وتعاونية زراعية. إنهم يعملون في المقام الأول لدعم النساء العضوات في التعاونيات، والمشاركات في صنع «المونة»، وذلك من خلال مدّهنّ بالمساعدات اللوجستية والفنية. وهذا يشمل ضمان معايير الجودة، والتقنيات الجيدة للإنتاج والتعبئة، وتنظيم الإدارة الداخلية، وتسهيل الوصول الى معدات المطبخ. يتم جمع المنتجات كافة تحت العلامة التجارية «أطايب الريف»، ويتم تسويقها من خلال البيع المباشر في المعارض أو الأسواق والمتاجر المتخصصة، وكذلك من خلال قنوات التوزيع الرئيسية مثل محلات السوبر ماركت.
وبحسب مي طرابلسي، رئيسة منظمة في «أطايب الريف»، إن هدفهم الرئيسي بصفتهم تعاونية منتجة هو «القضاء على الاحتكار وضمان الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج اللبناني». في حين أن التعاونية "تريد دعم الزراعة في لبنان"، فهي بحسب طرابلسي تواجه صعوبة في شراء المواد الخام مباشرة من المزارعين، وتقول طرابلسي: "يشعر المزارعون بالقلق حيال بيعنا المنتجات لأنّهم يخشون ألاّ يقبل سوق الجملة بما يتبّقى من منتجاتهم". ويرجع ذلك إلى أن المشترين في سوق الجملة يمسكون سجلات بإنتاج المزارعين عن السنوات السابقة، ما يجعلهم يدركون أن المزارع قد اختار البيع في مكان آخر»، وهذا نوع من الإكراه. توضح طرابلسي أن التعاونية عرضت على المزارعين ثمناً أعلى مقابل منتجاتهم لكنهم لم يقبلوا: «هذا هو الاحتكار الذي كنت أتحدث عنه. لذلك يشعر المزارعون بعدم الأمان ويعتقدون أنه حتى لو لم يكن سوق الجملة شفافًا وكان يتقاضى عمولة، إلا أنه يوفّر لهم ضمان بالبيع».

وتذكر كيف يمكن إنشاء بديل عن «العمل في سلسلة مغلقة: مزارع يعمل داخل تعاونية، هذه التعاونية تعطي جزءًا من إنتاجها لتحويل الغذاء إلى تعاونية أخرى، وهذا النوع من التعاون يمكن أن يمنح "مزيدًا من القوة عند التفاوض مع سوق الجملة أو حتى عند الخروج من نظام البيع بالجملة تمامًا".
ومع ذلك، تفيد بأن مستوى التنسيق الفعال مع التعاونيات الزراعية لم يتحقق بعد: "لنفترض أنك تريد صنع مربى المشمش. فنحن نشتريه من التعاونيات الزراعية، ما يتطلب منا جهدا إضافيا إذ نحن بحاجة إلى تنسيق مسبق مع التعاونية للتأكد من أن لديها الأصناف الفائضة التي يمكننا تحويلها إلى مربى".

إن التعاون بين التعاونيات أمر مطروح من خلال جمعية تعاونيات الشوف، كما يوضح رئيسها مازن حلواني "يجب علينا الضغط من أجل اقتصاد دائري يركز على المحلية، حيث تشتري التعاونيات المحلية من المزارع المحلي، وتشتري المطاعم من

٥٠ مونة" هي الكلمة العربية العامية للمنتجات الغذائية التي يتم حفظها للتخزين الآمن على المدى الطويل (عادة لمدة عام). وتشمل هذه المنتجات المربى والدبس والمخللات وغيرها.

التعاونية، وهكذا دواليك". يشرح حلواني كيف تأسست جمعيتهم: "كانت تعاونيات المنطقة تعمل في البداية بشكل منفصل، مع وجود تنافس فيما بينها. وبعضها كان يعمل على نفس المنتجات. فتبلورت فكرة جمعهم من أجل التعاون سوياً".
إن تعزيز التعاون بين التعاونيات يمكنه أن يشمل المستهلك. تشرح الأقسام اللاحقة المزيد عن هذا الجانب.

يعتبر تحويل الغذاء أيضًا وسيلة لتحقيق دخل إضافي للمزارعين وفتح قنوات بيع مختلفة.
تستمر طرابلسي في شرح أهمية نموذج "أطايب الريف" بالنظر الى تحديات المزارعين في لبنان كمثل "صعوبة حصولهم على الإئتمان": "إن أردت بيع منتجاتك، من المهم جداً أن تحظى بجهة تعمل على التعليب والتغليف، والتسويق، وإعداد تقويم زمني للإنتاج، وإنتاج بعض المنتجات المحولة التي يمكن بيعها بسعر أعلى من المنتجات الطازجة".
ومن التعاونيات التي تمّت مقابلتها، تعاونية «خيرات» التي أنشأتها مؤسسة الصفدي. من خلال بناء شبكة كبيرة وعلاقات مع المزارعين المحليين، تشتري التعاونية جميع المنتجات مباشرة من هؤلاء من أجل تحويلها إلى المونة. طارق علام، مدير التعاونية يشرح عملهم من خلال هذا المثال، «إذا أردنا صنع عشرة أطنان من مربى الكرز نتحقق من المزارعين الذين لديهم كرز ممّن يمكننا الشراء منهم، ثم نستعدّ لشراء الجرار والسكر. وفي الوقت نفسه نقوم بالإشراف على الحصاد عن كثب مع المزارعين «. في بعض الحالات، تختار التعاونية مع المزارعين سلفاً طبيعة المزروعات، وتوفر لهم أيضاً البذور الكافية، وذلك تمهيداً لتحضير المنتج النهائي.

إلا أن مثل هذه النماذج تقدم القليل من المنفعة للمزارعين، لا سيما أنها تبعد عن الهدف الديمقراطي الأساسي للنظام التعاوني. ومع ذلك، يمكن أن تشارك تعاونيات المزارعين أيضًا في عملية تحويل الأغذية بشكل مباشر.
فجمعية المزارعين اللبنانيين التعاونية تقوم بإنتاج وبيع «المونة» بشكل رئيسي من المنتجات الطازجة للأعضاء. يوضح سعود أن المنتجات غير المباعة يتم تحويلها، على سبيل المثال، إلى طماطم مجففة تباع لمطاعم البيتزا أو إلى مشمش مجفف. يشرح غسان سعود أن التعاونية ساهمت أيضًا في بناء تعاون «مع الجامعة اللبنانية الأمريكية في جبيل، الذين لديهم مطبخ لصناعة الأغذية المصنعة، حيث نقوم بصناعة سبعة أنواع مختلفة من صلصة البيستو التي تباع بشكل أساسي في الكويت». في هذا المثال الأخير، يضمن المزارعون حصولهم على أربح أكبر، كما يضمنون تصريفهم للإنتاج».

تقوم إحدى الدراسات بدرس إمكانات تحويل الأغذية وتأسيس التعاونيات كوسيلة للتخفيف من الأزمة الحالية في لبنان، وتحديداً من خلال دعم سبل العيش الريفية، والحفاظ على الأمن الغذائي من خلال تمديد العمر الافتراضي للمنتجات الطازجة[٥١].

إن المقابلات مع التعاونيات المشاركة في تحويل الغذاء كشفت الميل العام الى الاعتماد على التصدير. ويرجع ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية في السوق اللبنانية، مما يجعل منتجي السلع عالية القيمة حريصين على التصدير بأكبر قدر ممكن. وعلى الرغم من أن التصدير الى الخارج يدعم معيشة المزارعين، إلا أنه لا يعالج انعدام الأمن الغذائي في البلاد. بالإضافة إلى ذلك ، وَجدت دراسة لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٨) أنه على الرغم من إيجابيّة البيع المباشر للأغذية المحولة بين التعاونيات والأسواق، إلا أن التحدي يكمن في تشبّع الأسواق من نفس المنتجات[٥٢].

كما ناقشت تعاونيتان تمت مقابلتهما القيود التي تمنع توسّعهما، سواء كانت القيود في عدد المنتجين الذين يمكنهم استيعابهم أم في عدد المشترين الذين يمكنهم التوريد لهم. ويرى بولات (٢٠١٠) أن هذا هو حال معظم التعاونيات في لبنان.

سلطة التعاونيات وإدارة المزارعين

يوجه التقرير السالف الذكر أصابع الاتهام إلى "سوء التنظيم وسوء الإدارة". حول هذا الموضوع، يقول مازن حلواني، رئيس جمعية التعاونيات في منطقة الشوف، "يرتبط العديد من المزارعين بتعاونياتهم كمقدمي خدمة ولا يشاركون في الإدارة، وإن كانوا أنفسهم أعضاء". يشرح حلواني نقطة تدريب التعاونيات على الإدارة السليمة من أجل تجنب مثل هذه الديناميكيات. وفقًا لوليد حبشي، عضو جمعية هليوبوليس التعاونية، أدى نمو التعاونية أيضًا إلى جعل الأعضاء أقل مشاركة في صنع القرار: "الواقع أن المزارعين يرتبطون بالجمعية التعاونية كهيئة خارجية تبيع الإنتاج. عندما تفشل الجمعية التعاونية في بيع منتجاتها بشكل صحيح، يشكو المزارعون، على الرغم من أنهم يشكلون التعاونية".

بالنسبة لحبشي، تقع المسؤولية في مثل هذه الحالة على مجلس الإدارة الذي لم يتدارك هذه الديناميكية.
« يجب تقاسم مسؤوليات التعاونية بشكل جماعي بين مجلس [الإدارة] والمزارعين، ويجب أن يكون الجميع على دراية بالصعوبات والتحديات. وحتى لو كان هناك رئيس، يجب عدم تحميل مجلس الإدارة وحده المسؤولية. وفي حال حدوث أي طارئ، يجب على الأعضاء الاجتماع ومناقشة القضية واتخاذ قرار جماعي بشأن كيفية المضي قدمًا «. كما أشار إلى أهمية وجود مدير تنفيذي، وفريق مؤهل لمتابعة تنفيذ قرار الأعضاء.

٥١ ريتا جلخ ومارك ديدير وميلاني ريكير ديجاردان. "مقدمة عن التعاونيات الغذائية في سهل البقاع ، لبنان: الفاعلون الإقليميون والرافعات المحتملة للتنمية المحلية من خلال تراث الطهي." أخلاقيات الغذاء ٥، ١(٢٠٢٠):١-١٨.
٥٢ القطاع التعاوني في لبنان: أي دور؟ أي مستقبل؟ / منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية. - بيروت: منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٨.

وفي مثال مختلف، لا يشارك المزارعون أو مصنّعو الأغذية، في جمعية خيرات التعاونية، في صناعة القرار. وبسؤاله عن الهيكلية الإدارية في تعاونيتهم، صرّح علام «نحن نعمل مع الكثير من المزارعين، لكنهم ليسوا بالضرورة أعضاء». بعبارة أخرى، يعمل المزارعون هنا كموردين أكثر من كونهم أعضاء تعاونيين ناشطين. على الرغم من أن التقرير الذي نحن بصدده لم يتحقّق من الممارسات الإدارية للتعاونيات التي تمت مقابلتها، إلا أن البحث المستقبلي يجب أن يتمحور حول مقارنة أكثر عمقاً بين إدارة هذه المبادرات، بما يظهِر مستويات مختلفة من الفعالية بالنسبة الى المزارعين والى العاملين المشاركين في صناعة الأغذية.

٣.٥ بيع المزارعين لأنواع أخرى من سلاسل التوريد القصيرة

يتناول هذا القسم طرقًا إضافية للبيع، متاحة للمزارعين، وكلها تنجح في تقصير سلسلة التوريد. على سبيل المثال، يمكن أن يحدث البيع مباشرةً من مزارع واحد (أو مجموعة من المزارعين) إلى كيانات ضمن شبكتهم الاجتماعية، مثل المطاعم أو الأسواق الصغيرة أو حتى الأفراد.

Field to Fork هي مزرعة تبيع منتجاتها مباشرة إلى المطاعم ، أي أنها توزع منتجاتها الخاصة. يذكر حسين قزعون مدير هذه المزرعة أنه «على الرغم من عدالة النموذج، إلا أنه يتطلب بذل جهود اضافية» بسبب المتطلبات اللوجستية الإضافية والعمل على تحديد المشترين.

يُظهر أحد الأمثلة لمزارع في قضاء عاليه كيف يمكن للمزارعين الأفراد بيع منتجاتهم ضمن سلسلة توريد أقصر دون الاضطرار إلى المرور بمكونات معقدة، وذلك غالبًا عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم. تقول إنعام: «آخذ المنتجات إلى محلات أعرفها في بيروت. ذات مرة قام أحد المطاعم بشراء حصاد موسم واحد من الباذنجان. بالنسبة للطماطم، كنت آخذها إلى الأسواق وما يفيض، أصنع به معجون الطماطم وأبيعه للناس هنا من خلال الكلام الشفهي «. في الحالات المذكورة أعلاه، أوضح المزارعون أنهم اعتمدوا بشكل أساسي على شبكاتهم الاجتماعية، حيث لا يلزم وجود وسيط لضمان البيع، رغم أن هذا يتطلب مزيدًا من التنسيق من جانب المزارع. قد تكون جدوى هذه الطريقة مناسبة فقط للمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو للمزارعين الذين لديهم الوقت لتنسيق الخدمات اللوجستية.

في سوق صغيرة في حمانا، يقوم المالك بشراء الفواكه والخضروات مباشرة من المزارعين في المنطقة في كل موسم حصاد ما عدا الشتاء. يحصل على ١٠٪ من الربح من كل شيء يُباع، حتى لو أنه مبلغ منخفض جدًا لا يكفي لتغطية تكاليف العمال والإيجار وسائر المصاريف. كان ينوي زيادة هامش ربحه إلى ٢٠ أو ٢٥٪ لكن الحزب السياسي المحلي شجعه على إبقاء النسبة منخفضة من أجل دعم المزارعين المحليين، رغم أنه لم يتضح ما إذا كان الحزب المذكور قد قدم أي شيء في المقابل.
أما في كفرنبرخ في قضاء الشوف، فقد بدأ عماد غضبان سوقًا محلية للبيع بالجملة. على عكس تجار الجملة الآخرين الذين يدفعون للمزارعين عند بيع المنتجات، فإنه يشتري المنتجات مباشرة من المزارعين ويأخذ ٥-١٠٪ من الأرباح، وهي نسبة أقل من أن تشكل ربحًا كما يقول. يفتح كتاجر جملة من الساعة ٥ صباحًا حتى الساعة ١٢ ظهرًا، وبعد ذلك يتيح للمشترين الأفراد شراء ما تبقى.

المنتجات المشتراة من المزارعين المحليين تشكل نسبة صغيرة من المنتجات المعروضة في السوق، إذ لا يزال معظمها مُستقدماً من سوق الجملة في بيروت. يوضح الغضبان أن سوق الجملة المحلي يمثل نموذجًا مليئًا بالتحديات، فمن خلال خبرته، يميل صغار المنتجين في منطقته إلى البيع مباشرة إلى الأسواق المحلية بينما تبيع المزارع الكبيرة إلى سوق الجملة في بيروت. لقد أراد فتح هذا السوق كخدمة للمجتمع المحلي، لكنه قال "عليك أن تتحلى بالصبر فيما يختص بالأرباح. الهامش الذي تحققه بصفتك تاجر جملة صغير جدًا".
وهنا يُطرَح السؤال عما إذا كانت هذه المبادرات قابلة للاستمرار دون تمويل أو دعم إضافي.

في نسخة أكثر تقدمًا لنظام غذائي قائم على التضامن، يمكن لتعاونيات المزارعين أو حتى للمزارعين الأفراد البيع لتعاونيات المستهلكين. التعاونيات الاستهلاكية هي منظمات يملكها ويديرها المستهلكون أنفسهم. غالبًا ما يقدمون خدمات

للمجتمعات التي يعملون فيها، خدمات لا تتوفر في المؤسسات الربحية. من خلال تحييد الوسطاء، تكون المنظمة قادرة على تحقيق أسعار أرخص للبضائع دون غش أو ممارسات خاطئة أخرى. إنهم يستخدمون المبدأ التعاوني الديمقراطي مع الأعضاء، حيث تمنح الهيكلية الإدارية السلطة للأعضاء على أساس مجموعة من الاحتياجات الاستراتيجية للمنظمة. في الحالات الأكثر شمولية، تشكل التعاونيات الاستهلاكية اتحادات أو نقابات مع تعاونيات أخرى تبيع مجموعة متنوعة من السلع كوسيلة للوصول إلى الاستقلال عن أنظمة السوق المهيمنة.

تشرح نادين معوض، التي تعمل في مبادرة تعاونية استهلاكية في رأس النبع، أنه «لطالما كان للتعاونيات [الاستهلاكية] الغذائية تاريخ في لبنان ... ١٠٪ من بيروت الكبرى كانت جزءًا من تعاونية قبل الحرب الأهلية وأثنائها»، رغم أنها أوضحت أن هذا الأمر قد تغير بسبب دور الخصخصة المكثف في فترة إعادة الإعمار، حيث تم تنظيم حملات إعلامية مضللة للتقليل من جودة المواد الغذائية المباعة في التعاونيات.

توجد حالياً أمثلة قليلة على التعاونيات الاستهلاكية في البلاد. تعمل المجموعة المشاركة في التعاونية الاستهلاكية في رأس النبع على إحياء هذه الثقافة. في العام ٢٠٢٠، فتحوا أبوابهم وقد أصبحوا الآن حوالي ١٥٠ عضوًا مشاركًا، بعضهم من المنطقة، وآخرون من جميع أنحاء بيروت. وقد أوضحوا أنهم غالباً ما يشترون المنتجات من سوق الجملة في بيروت. ويعزون السبب إلى سهولة العملية وبساطة الخدمات اللوجستية لشراء المنتجات من سوق الجملة.

هناك إجماع بين المبادرات الأخرى التي تمت مقابلتها كما بين المزارعين، على الحاجة إلى لوجستيات مبسطة.
ويقول كريم حكيم، أحد العاملين التعاونية، أنه قبل الاتصال بمجموعة متنوعة من المنتجين، «يحتاجون إلى التركيز على أنظمة ونشاطات المؤسسة الغذائية كأولوية». وتضيف معوض أن التواصل مع عدد من صغار المنتجين يتطلب الكثير من التخطيط المسبق، كما لا يضمن لهم الحصول على جميع المنتجات التي يحتاجونها. وتابعت أنه من أجل أن تكون التعاونية ناجحة، يجب أن يتأكد المستهلكون أنها تمدّهم بالسلع بصورة ثابتة. وبسؤالها عن الوسيلة التي يمكنها تبسيط عملهم كتعاونية، أجابت: التعاون مع التعاونيات الأخرى، وتعاونيات المزارعين، بالإضافة إلى لوجستيات مبسطة قد تتيح عمليات الشراء مباشرةً من المزارعين أو من المنظمات التي يديرها المزارعون.

رونان كالار، العضو في التحالف الفرنسي الإقليمي للأغذية GRAP ، يردد أن الخدمات اللوجستية لتوريد المنتجات من منتجين مختلفين تشكل غالبًا ما التحدي الرئيسي للمؤسسة الغذائية: «عادةً ما تشتري المؤسسة الغذائية كل شيء من تاجر الجملة، لأن الأمر سهل وسريع.» يشاركنا كالار مثالاً واحدًا في فرنسا يشجع المؤسسة الغذائية على الشراء من صغار المنتجين. هنا،

تقوم شاحنة التوصيل بالإنتقال من منطقة إلى أخرى وتربط شبكة من صغار المنتجين بالمؤسسات الغذائية المهتمة: «تأتي الشاحنة إلى كل مؤسسة مرة كل أسبوعين وتسلم المنتجات التي تم طلبها على منصتنا عبر الإنترنت» يشرح كالارد، «كل مؤسسة غذائية تعرف عن صغار المنتجين في محلتها. والمؤسسات تلك هي من قدمت لنا هذه الشبكة من المنتجين». ويكرر كالار أن شاحنة التوصيل تتوقف باستمرار في طريقها للالتقاء بصغار المنتجين، ثم تتجه الى المؤسسات القريبة. يحظى هذا النموذج بفرصة للنجاح في لبنان نظرًا لأنه يساعد على تبسيط الخدمات اللوجستية لكل من المزارعين والأسواق الصغيرة، وهو أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٣.٦ المزيد من المناهج المحليّة؟

تتزايد المناهج المحليّة واللامركزية للتنمية الغذائية والزراعية كبديل لنظام الغذاء المعولم. الهدف من النظم الغذائية المحليّة هو جعل إنتاج الغذاء وكذلك استهلاكه ضمن نطاق جغرافي محدد، مع الاعتداد بوسائل التطور. تمثل هذه الأنظمة شراكة بين الجهات الفاعلة في المنطقة بما في ذلك أعضاء المجتمع الخاص والشخصيات العامة والنشطاء المدنيين، وتشمل الإنتاج والمعالجة والتوزيع والاستهلاك وإدارة النفايات.

تعمل النظم الغذائية المحليّة على تقصير سلاسل القيمة وتدعم مكوناتها داخل إقليم معيّن، لذلك غالباً ما تزداد قيمة المنتج، ما يسمح للمزارعين بإدارة سوق الأعمال الغذائية الزراعية ودخولها من خلال إنشاء شركات صغيرة إلى متوسطة الحجم[٥٣]. في حالات أخرى، تتخذ شبكات الغذاء المحليّة شكلًا موصوفًا في مجال الأدب بعبارة «اقتصاد الثقافة»[٥٤].

هنا، يتم تحويل منتجات غذائية نموذجية تحمل هوية ثقافية داخل منطقة اجتماعية معينة إلى سلعة، وذلك بغية زيادة قيمة الإنتاج المحلي. يهتم هذا «الاقتصاد الثقافي» في المقام الأول بالإقليم وموارده وشبكات الفاعلين فيه. وهذا النوع من شبكات الغذاء يهدف إلى إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية، ولو جزئياً، في النطاق الجغرافي الضيّق، كما يولي أهمية للموارد ولشبكة الجهات الفاعلة التي تقع ضمن هذا الفضاء المحدد. يوضح بعض العلماء أن هذا يعطي المزيد من الفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق وبيع المنتَج محليًا ، وتعزيز الهوية المحليّة، وتحسين التعاون النقابي والتعلم المحلي[٥٥].

في لبنان، يتم استخدام هذا النهج في الغالب، على الرغم من أنه كان موجهًا بشكل أساسي للتصدير أو معتمداً على السياحة الريفية أكثر منها على المجتمعات المحلية. ومن الأمثلة على ذلك، العمل المنهجي الذي تقوم به كل من: (١) بلدية إهمج ، (٢) اتحاد بلديات جزين ،و (٣) محمية الشوف للمحيط الحيوي[٥٦].

في حالة إهمج، لعبت قيادة البلدية دورًا رئيسيًا في جذب الأموال - وتحديداً من الوكالة الأمريكية للإغاثة الدولية - لدعم تطوير أنشطة السياحة الريفية، وشبكات الري، فضلًا عن إنشاء وحدات الفرز والتخزين (في المقام الأول للتفاح). هذه المرافق تملكها البلدية وتديرها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث تقوم شركة خاصة بتخزين وتصنيف التفاح لأغراض التصدير. تضمن البلدية وصول مزارعي المنطقة إلى خدمات التخزين البارد، وتعمل على ضمان حصولهم على ثمن عادل فيما لو رغبوا في بيع تفاحهم الى شركة مصدرة. تعود النجاحات في إهمج جزئيًا إلى قدرة أعضاء بلدية إهمج على تجميع مواردهم ورأس مالهم الاجتماعي من أجل جذب أموال الهبات من جهة، وإبرام اتفاقيات شراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن دعم البلدية له توجه تصديري بالنظر إلى الفرص الضئيلة للتسويق في لبنان. ومع ذلك، يمكن مشاركة النظام المقدم لتلبية الاحتياجات المحلية وتكراره كنموذج ناجح محتمل للأمن الغذائي المحلي، ودعم سبل العيش، لأنه يوضح كيف تلعب البلديات دورًا كبيرًا في خلق الروابط بين المزارعين، وكيف تدعم نشاطهم.

مثال آخر على المبادرات المحليّة قدمه اتحاد بلديات جزين. قام الإتحاد بتطوير وتنفيذ استراتيجية تنمية ريفية تعتمد على تسويق المنتجات المحليّة. وهذا يعني أن استراتيجيات التنمية الخاصة بهم تركز على تعزيز السياحة الريفية، والإنتاج المحلي، وكذلك رفع مستوى جزين كنوع من «العلامة التجارية» عالية الجودة. أنشأ الاتحاد مؤسستين اجتماعيتين من خلال الشراكة بين

٥٣ أنتوني بيج ، أودري نديايي ، إيزابيل دوفيريي ، ميشيل دورو. ٢٠١٨. نظام الغذاء الإقليمي: التعريفDictionnaire d'agroecologie

٥٤ كريستوفر راي. "الثقافة والملكية الفكرية والتنمية الريفية الإقليمية". علم الاجتماع الريفي ٣٨، ١(١٩٩٨):٣-٢٠.

٥٥ داميان ماي وبريان إلبيري. "الاقتصادات الإقليمية لإنتاج الغذاء المحلي: تتبع روابط السلسلة الغذائية بين المنتجين" المتخصصين "والوسطاء في الحدود الاسكتلندية الإنجليزية." الدراسات الحضرية والإقليمية الأوروبية ١٣، ٤(٢٠٠٦):٣٣٧-٣٥٤.

٥٦ تعمل محمية الشوف للمحيط الحيوي كمنظمة شاملة بحكم الواقع للتعاون بين البلديات في مناطق داخل المحيط الحيوي

القطاعين العام والخاص: (١) La maison de la Forêt ، وهي مؤسسة تنظم السياحة الريفية و (٢) J Grove ، وهي مؤسسة تسوق الإنتاج الزراعي.

يهدف J Grove إلى تحسين الإنتاج المحلي من خلال بيع منتجات عالية الجودة في لبنان والخارج. تهدف الشركة إلى جعل اسم جزين نفسه اسمًا تجاريًا مرادفًا للجودة في كل من لبنان والإغتراب. تُعنى المؤسسة بعمليات الترويج، والتعليب، والاختبارات المعملية، ولوجستيات التوزيع. لقد قاموا أيضًا بوضع نظام لجمع آراء العملاء، والتي يتم إبلاغ المنتجين المحليين بها من أجل مساعدتهم على تحسين الجودة.

اهتمت J-Grove بدايةً بالصنوبر كمنتج رئيسي لتشملَ الآن العسل، وزيت الزيتون، والزعتر، والكشك، ودبس الرمان، ودبس الخروب، واللبنة في الزيت. تتم المرحلة الأخيرة من الإنتاج في J Grove من أجل ضمان الجودة العالية. على سبيل المثال، في حالة زيت الزيتون، تشرف المؤسسة على المحاصيل وعملية العصر والتخزين. بالنسبة للعسل، يقوم مربو النحل بالحصاد مباشرة في ورشة J Grove باستخدام معدات الفولاذ المقاوم للصدأ، حيث يتم اختبار المنتج من حيث جودته ونقاوته. إذا كان يفي بالمعايير، يقوم J Grove بشرائه وتعليبه وتخزينه. ويحدث إشراف مماثل بالنسبة الى منتجات J Grove الأخرى.

اكتسب J Grove ثقة المزارعين المحليين ومجتمع المنتجين من خلال تقديم المساعدة الفنية لهم على مدار العام، والمدفوعات النقدية المسبقة للمنتجات، والدعم أثناء مواسم الحصاد السيئة. فإذا لم يتم شراء المنتجات من قبل الشركة مثلًا، لا يدفع المزارعون سوى رسوم رمزية للخدمات والتسهيلات ممنوحة لهم.

يشرح عصام أبي راشد المدير في J-Grove ، قائلًا» في الكثير من الأحيان، كأن يكون مثلًا الوضع المالي [للمزارعين] لا يسمح أو إذا كان لديهم موسم سيئ، يتم التنازل عن الرسوم ...» ويذكر نقطة رئيسية قد تشير إلى نجاح نموذجهم في الحفاظ على كرامة صغار المنتجين وسبل عيشهم: «الحقيقة أن J Grove لا تشتري منتجات منخفضة الجودة مطلقاً، ما يزيد من المنافسة بين المنتجين على الجودة وليس على السعر.»

وأوضحوا أيضاً أن أحد أهدافهم هو «التأكد من أنّ السائحين المغادرين يرغبون في العودة إلى جزين»، لأن «ثمة عقلية لدى الشركات المحلية في الكثير من الأحيان أنه من المقبول « خداع «السائحين، لأنهم يزورون مرة واحدة ولا يعودون أبدًا، فلا تقلق الشركة بشأن ما إذا كان هناك عملية شراء متكررة أم لا .... أما نحن فنريد تغيير هذه العقلية «. على غرار مثال إهمج، يدعم اتحاد بلديات جزين سبل عيش المزارعين ولكنه لا يزال يميل الى بيع المنتجات الغذائية الى المستهلكين القادرين على شراء منتجات عالية القيمة.

لا بدّ من استغلال دور البلديات في توفير مثل هذه الخدمات والمرافق المشتركة بتكليفها بمهام إنشاء نظام غذائي موازٍ محلي التوجه يدعم عمل المزارعين وصغار المنتجين في الإطار الجغرافي المحلي.

في ما يختص بمحمية الشوف المحيط الحيوي (SBR) ، فإن دائرة التنمية الريفية هي المسؤولة عن التنمية الاقتصادية ودعم المجتمع المحلي في المنطقة. وترتبط هذه الدائرة بمنطقة المحمية نفسها، أي محمية عمّيق، وب ٢٢ قرية محيطة من الجانبين الشرقي والغربي لجبال الباروك ونيحا. تم تطوير خارطة طريق واسعة النطاق لتعزيز الزراعة المستدامة في المحلة، وتوفير نهج شامل للزراعة يحافظ على الموارد ، ويدعم المزارعين ، ويزيد من صلابتهم ، ويعزز السياحة البيئية[٥٧].

٥٧ أنظرshoufcedar.org

تستهدف خارطة طريق الزراعة المستدامة هذه المزارعين ذوي الدخل المحدود والمتوسط، وكذلك مؤسسات صناعة الأغذية، من خلال برنامج عضوية تطوعية يوفر في المقابل ورش عمل لبناء القدرات، والوصول إلى المهندسين الزراعيين، وخصومات على الاختبارات المعملية (لتقييم جودة التربة، ومكافحة الحشرات، وضمان جودة الإنتاج)، والوصول إلى أسواق المزارعين، وأشكال أخرى من دعم التسويق.

يشتمل برنامج بناء القدرات على ورش عمل حول كيفية التسميد، واستخدام المبيدات العضوية (محلية الصنع والتجارية)، وزراعة المحاصيل البعلية، وإنشاء أنظمة محاصيل بديلة، والمشاركة في إدارة مشاريع الريّ، وتنظيم أسواق المزارعين المحليين، على سبيل المثال. في عام ٢٠١٩، أنشأت محمية الشوف المحيط الحيوي سوقًا

للمزارعين في الباروك لبيع المنتجات التي تستخدم تقنيات الزراعة المستدامة بالإضافة إلى المونة والحرف اليدوية. كما يقوم أعضاء المحمية بتقييم قدرات المنتجين المحليين وجودة المنتج من أجل ربطهم بشركات البيع، على سبيل المثال. كما قاموا في السابق بتوفير شتلات مجانية من أجل تشجيع المزارعين على زراعة المزيد من المنتجات المتنوعة بيولوجيًا في أراضيهم، والمساعدة في بناء قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ. أخيرًا، عملوا على استصلاح العديد من الأراضي الزراعية، وتحويلها إلى قطع أرض زراعية مستدامة. في هذا النموذج، يتبدى النهج الأكثر شمولية وقد يكون النموذج الأقرب لتحقيق نظام غذائي أكثر محلية تم تصميمه لدعم كل من المزارعين المحليين كما المستهلكين المحليين.

يمكن أن تكون مناهج النظم الغذائية المحلية الأكثر تطوراً فعالة من حيث أنها تعمل على ربط الموارد بالقدرات المتاحة في الإقليم نفسه. وينتج عن ذلك توزيعًا أكثر عدالةً للموارد الطبيعية، ودعمًا أقوى للمزارعين، والحفاظ على قيمة الأعمال التجارية المحلية. على الرغم من أن المبادرات التي تمت مقابلتها في لبنان تقدم أساساً واعداً يمكن الإنطلاق منه من أجل تحقيق المزيد من النظم الغذائية المحلية، إلا أنه لا يزال هناك توجه للتصدير باعتباره المحرك الأساسي للتنظيم الجماعي. هذا أمر مفهوم نظرًا لحجم السوق المحدود، خاصةً أن معظم الحاجات من المنتجات الغذائية يتم سدها عن طريق الواردات. مؤخراً، باتت المنتجات المحلية «مرغوبة» للمستهلكين في لبنان نظراً لسعرها المناسب لهم.

توفر محمية الشوف المحيط الحيوي نموذجاً موجّهاً نحو المحلية، لكونه يعمل على دعم المزارعين المحليين والمستهلكين المحليين في الوقت عينه، وعلى الوصول إلى الأسواق المحلية عبر أسواق المزارعين على سبيل المثال. كما تأخذ المحمية في الاعتبار الأشخاص والبيئة، وتعمل على الحدّ من المخاوف البيئية والمناخية في منطقة الشوف.

٤. الخلاصة والتوصيات

عملت هذه الدراسة على عرض مفهوم نظام الغذاء اللبناني، الذي يعاني من أزمة، وعالجت موضوع ظهور البدائل المحتملة. تم ذلك من خلال البدء في تقييم التحديات الحالية التي يواجهها المزارعون فيما يتعلق بتوزيع المنتجات والحصول على الأرباح، وتطرقت الى المبادرات الغذائية البديلة الحالية التي لديها القدرة على التخفيف من هذه التحديات.

يجدر التوضيح أن المبادرات المجزأة التي تعمل على التنمية الغذائية والزراعية ليست كافية لإحداث تغيير طويل الأمد بما يحقق ثباتاً في معيشة المزارعين وأمنًا غذائيًا أكثر استقرارًا في لبنان. بشكل عام، كشف هذا العمل أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لنهج التنمية الغذائية الإقليمية الشاملة من خلال بناء الروابط، وجمع البيانات، ورسم الخرائط. من أجل القيام بذلك، يجب إجراء تقييم للتحديات والاحتياجات الحالية المحلية، بالإضافة إلى تقييم واقعي للموارد المتاحة في منطقة معينة، سواء كانت مادية أو فكرية. تقترح التوصيات الواردة أدناه إجراءات رئيسية لا تنقص أهمية، تنظمها جهات فاعلة، وهي ضرورية لتعزيز شبكات الأغذية البديلة في لبنان.

٤.١ الجهات المانحة

تميل الاستراتيجيات الحالية التي تنفذها البرامج الممولة من الهبات إلى التركيز فقط على تعزيز الإنتاج عالي القيمة وقطاعات الأسواق المتخصصة مثل "المونة" التي تمتلك إمكانات تصدير. تم بذل القليل من الجهد لتعزيز إنتاج المنتجات الطازجة المخصصة للسوق المحلي. في حين أن هذه الاستراتيجيات نجحت في العديد من الحالات في مساعدة صغار المنتجين على تحسين جودة الإنتاج والحصول على دخل متزايد، إلا أنها فشلت في الاستجابة لاحتياجات الأمن الغذائي المحلي أو دعم المزارعين الأكثر ضعفاً على المدى الطويل. يجب أن تقوم برامج المانحين بما يلي:

- تبديل الاستراتيجية لتشمل الدعم للمشاريع المحلية التي تستهدف المزارعين والأمن الغذائي.
- دعم تأسيس تعاونيات زراعية أكثر نشاطا مع هيكلية إدارية تعزز الديمقراطية، وليس فقط تلك التي تتعلق بمنتجي المونة.
- التركيز على إنشاء هيكليات إدارية مناسبة داخل التعاونيات وضمن المبادرات الغذائية البديلة، ولا سيما تلك التي تترك القرار النهائي للمزارعين.
- دعم المشاريع التي تبني أو تدعم القدرات اللوجستية لمنتجي الأغذية (مثل تجميع المنتجات ، والتسويق ، والتوزيع).
- دعم المشاريع التي تعمل على إنشاء شبكات غذائية محلية، وعلى تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة المعنية- مثل المبادرات الغذائية البديلة، والمزارعين ، والقطاع الخاص ، والبلديات ، وسواهم ، وذلك من أجل تكريس الأمن الغذائي المحلي.

٤.٢ صناع القرارات المحليين

تعاني وزارة الزراعة، وهي الجهة التي تتبع لها المديرية العامة للتعاونيات (GDC) ، من نقص في الموارد وفي التمويل. وهي تعتمد على الأموال الخارجية من الهبات، وعلى أنشطة بناء القدرات من منظمات المجتمع المدني، من أجل دعم المزارعين أصحاب المشاريع المتواضعة.

إن التشريع الوطني الخاص بالمديرية العامة للتعاونيات جيد بشكل عام، إلا أنه يفتقر إلى آليات الإنفاذ وإلى نصوص الرقابة. قد يكون السبب في تشرذم في القطاع التعاوني، وبشكل عام بين المبادرات الغذائية البديلة، نقص الدعم من الجهات المسؤولة. ينبغي للإدارة أن تعمل على:

- تحفيز التعاون بين التعاونيات و / أو تطوير تعاونيات أصحاب المصلحة المتعددين
- إدخال آليات المراقبة ضمن السياسة التنظيمية، وجعلها تشمل برامج الهبات لضمان الشفافية والمساءلة في عملية الإدارة التعاونية.
- إنشاء مكاتب إقليمية للمديرية العامة للتعاونيات بما يجعل عملية الرقابة أكثر فعالية، ويدعم بناء القدرات، ويحفز بناء الروابط بين التعاونيات المحلية.

٤.٣ البلديات والمؤسسات المحلية

يمكن للبلديات واتحادات البلديات، ولغرف التجارة والصناعة والزراعة، أن تلعب دورًا حيويًا في دعم نظام غذائي بديل ضمن منطقتها. يوجد حاليًا اختلاف واضح في الاستراتيجية، والموارد، والقدرات بين منطقة وأخرى، ومع ذلك يمكن لهذه التوصيات أن تدعم المبادرات الغذائية البديل، فيكون على تلك الإدارات:

- دعم تطوير خطط التنمية الاقتصادية المحلية بالتعاون مع المزارعين ، ومع المبادرات الغذائية البديلة ذات الصلة ، والقطاع الخاص المحلي.
- تشكيل الناشطين الحاليين أو الاشتراك معهم من أجل تعزيز التخطيط الاستراتيجي التعاوني بشأن التنمية الاقتصادية المحلية.
- جمع البيانات ذات الصلة بقطاع الأغذية والزراعة، والتي يمكن أن تساعد في التقييم الأساسي لمشاريع التنمية المحلية، وتسهّل التخطيط الاستراتيجي المحلي.
- تسهيل عقد الشراكات المحلية بين القطاعين العام والخاص، وتحديداً من خلال الهياكل التعاونية، وذلك لتحسين الجودة، وتسويق الإنتاج الغذائي المحلي، بما في ذلك المنتجات عالية القيمة، والمنتجات المصنّعة، وتلك الطازجة.

٤.٤ منظمات المجتمع المدني والبحوث

يمكن لمنظمات المجتمع المدني في لبنان أن تلعب دورًا مهمًا في إنشاء نظام غذائي بديل، وإحداث تغيير في إدارة نظام الغذاء، وذلك من خلال تقديم التدريب لبناء القدرات، وتسهيل شبكات التعاون، والدفع نحو حركة تعاونية أكثر نشاطًا في لبنان. يجب على منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية:

- إجراء البحوث أو التقييمات التي تتناول المركز الإداري للمزارعين.
- تحديد المبادرات المحلية، وحركات الغذاء للمجتمع المدني، وتقييم كل منها، من أجل وضع أفضل البرامج المناسبة لها، وذلك بدعم من المؤسسات البحثية أو الأكاديمية المحلية.
- دعم تطوير المبادرات الغذائية الإقليمية التي تأخذ في الاعتبار الروابط الحضرية الريفية.
- دعم إنشاء أنظمة لجمع البيانات المتاحة من قبل البلديات المحلية، من أجل تعزيز توافر البيانات، وقيمتها، وكميتها، ومدى تغطيتها لقطاع الأغذية والزراعة وإدارتها له، وتسهيل تبادلها.
- الدعوة لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات نظام الغذاء المشترك على المستوى الإقليمي.
- بناء حملة توعية لإطلاع الجمهور على عدم عدالة نظام الغذاء، والضغط من أجل إنشاء حركات تعاونية أكثر نشاطا بإدارة المزارعين في لبنان.
- الدعوة إلى التغيير والتجديد في نظام سوق الجملة.

فهرس

علام ، ناتالي. "الزراعة كالمقامرة" فحص تراجع إنتاج المحاصيل في لبنان وادي البقاع الأوسط. "أطروحة دكتوراه ، جامعة جورج واشنطن ، ٢٠١١.

أوبري وكريستين ويونا شيفولو. "تطور الدوائر القصيرة والزراعة شبه الحضرية: التاريخ، التطورات الحالية والقضايا الجارية. " الابتكارات الزراعية – ٥(٢٠٠٩)- صفحة ٥٣-٦٧.

بينيتيز ، باربرا ، إيرين نيلسون ، ماريا إيزابيل روميرو ساردوي ، رودوبالدو أورتيز بيريز ، أنيسة كريسبو موراليس، كاريداد كازانوفا رودريغيز ، ربما كامبوس جوميز وآخرون. "دعم المرأة وبناء أنظمة غذائية مستدامة: دراسة واقعية لمشروع الابتكار الزراعي المحلي في كوبا." الحدود في أنظمة الغذاء المستدامة ٤(٢٠٢٠)-٢١٩.

بينتون ، تيم جي ، كارلينج بيج ، هيلين هاروات ، روشان بوداساييني ، ولورا ويليسلي. "نظام الغذاء يؤثر على فقدان التنوع البيولوجي. " ثلاثة دعائم لتغيير النظام الغذائي لدعم الطبيعة. تشاتام هاوس ، لندن (٢٠٢١).

الإدارة المركزية للإحصاء في وزارة الزراعة، ومنظمة العمل الدولية. مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر ٢٠١٨-٢٠١٩ . الإدارة المركزية للإحصاء: بيروت.

كورسي ، أ ، فيليبو باربيرا ، إيجيديو دانسيرو ، جيوفاني أورلاندو ، كريستيانا بينو. "مناهج متعددة التخصصات لشبكات الأغذية البديلة. صفحة ٩-٤٦، بالغراف ماك ميلان. شام. ٢٠١٨

ديكنسون ، سي إل "الأرجنتين وصندوق النقد الدولي: على مدى عقد بعد التخلف عن السداد." HPS: مجلة التاريخ والعلوم السياسية ٤(٢٠١٥)

إدواردز ، فيرن. "شبكات الغذاء البديلة". موسوعة الغذاء والأخلاق الزراعية. الطبعة الثانية. جديد :York / Heidelberg / Dortrecht / London Springer ٢٠١٦

إريكسن ، ب ، بيث ستيوارت ، جين ديكسون ، ديفيد بارلينج ، فيليب لورينج ، مولي أندرسون ، وجون إنجرام. "القيمة في مناهج الأنظمة الغذائية"، ورد في مقال:". في الأمن الغذائي والتغير البيئي العالمي ، ص ٤٥-٦٥. روتليدج ، ٢٠١٢.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، مذكرة إحاطة عن دور المرأة في الزراعة في لبنان (٢٠٢١) ، https://lebanon.un.org/en/١١٥٢٩٠-briefing-note-role-women-agriculture-lebanon ،(تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١)

جليسمان وستيف وهاريين فريدمان وفيليب إتش هوارد. "الزراعة الإيكولوجية والسيادة الغذائية". (٢٠١٩).

حلبي ، س. ، ون. غانم. "المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في لبنان". نسخة مختصرة- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ، بيروت - لبنان ، ص٢١).٢٠١٩)

ك.حماده الزراعة اللبنانية: ديناميات متراجعة في سياق غياب السياسة. ANND ، تقرير المراقبة الاجتماعية والاقتصادية العربية عن الحق في الغذاء. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (بيروت: ٢٠٢٠).

حمادة ، ك ، "انعدام الأمن الغذائي في لبنان والمسار نحو الإصلاح الزراعي" ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٠ ، https://carnegie-mec.org/٢٠٢٠/١٣/١١/lebanon-s-food-insecurity-and-path-toward-agricultural-reform-p-٨٣٢٢٤-ub ، (تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١)

حمادة ، ك. تحويل العلاقة التاريخية بين السياسة الزراعية وعدم المساواة في لبنان. في بانفيلد ، ج. وستاماديانو ، ف. (محرران). نحو اقتصاد سلام في لبنان . تنبيه دولي: لندن. ٢٠١٥.

هولواي ، لويس ، وميا كنيفسي. "قراءة فضاء سوق المزارعين: تحقيق أولي من المملكة المتحدة " Sociologia Ruralis ٤٠، : صفحة ٢٨٥-٢٩٩، رقم ٣ (٢٠٠٠).

التحالف التعاوني الدولي ، "الهوية والقيمة والمبادئ التعاونية ،" https://www.ica.coop/en/cooperatives/cooperative-identity (تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١)

جلخ ريتا ومارك ديدير وميلاني ريكولييه دي جاردان. "مقدمة عن التعاونيات الغذائية في وادي البقاع، لبنان: الفاعلون الإقليميون والعوامل المحتملة للتنمية المحلية من خلال تراث الطهي. " أخلاقيات الطعام ٥ ، رقم ١ (٢٠٢٠): ١-١٨.

كوستانيان أ. "خصخصة الأصول اللبنانية العامة" الجامعة الأمريكية في بيروت ، ٢٠٢١، https://www.aub.edu.lb/ifi/news/Pages/٢٠٢١٠١٢٥-privatization-of-lebanon-public-assets.aspx (تمت الزيارة في ٢٠ يوليو / تموز ٢٠٢١).

ماي ود. وبريان إلبيري. "الاقتصادات الإقليمية لإنتاج الغذاء المحلي: تتبع روابط السلسلة الغذائية بينها المنتجون والوسطاء "المتخصصون" في الحدود الاسكتلندية - الإنجليزية " الدراسات الحضرية والإقليمية الأوروبية ١٣ ، رقم ٤ (٢٠٠٦): ٣٣٧-٣٥٤.

Marylyn Carrigan ، Gary Warnaby ، MG. ، McEachern ، و Isabelle Szmigin. "تفكير محلياً، عمل محلياً؟ وعي المستهلكين وأسواق المزارعين ". مجلة إدارة التسويق ٢٦ ، العدد ٥-٦ (٢٠١٠): ٣٩٥-٤١٢.

ميلر ، إي .. "اقتصاد التضامن: المفاهيم والقضايا الرئيسية". اقتصاد التضامن الأول: بناء بدائل للناس والكوكب (٢٠١٠): ٢٥-٤١.

مكاتب النهار الإخبارية، "برنامج الأغذية العالمي يضاعف ثلاث مرات من مساعداته إلى لبنان في الوقت الذي يواجه فيه البلد أزمة غير مسبوقة" ، نهارني تي ، على الإنترنت، ٢٠٢١ ، http://www.naharnet.com/stories/en/٢٨١٧٢٨--wfp-triples-aid-to-lebanon-as-country-faces- أزمة غير مسبوقة (تم الوصول إليها في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١).

الاتحاد الوطني للمزارعين (NFU) ، السيادة الغذائية ، https://www.nfu.ca/campaigns/food-sovereignty/ ، (تم الاطلاع عليه في يوليو / تموز ١٠ ، ٢٠٢١)

بيج ، أ ، أودري نداياي ، إيزابيل دوفيرني ، ميشيل دورو. ٢٠١٨. نظام الغذاء الإقليمي: التعريف. قاموس الزراعة الإيكولوجية ، https:// dicoagroecologie.fr/en/encyclopedia/territorialised-food-system/

رياشي ، رولاند. "الزراعة والنظام الغذائي في إطار المهمة المائية اللبنانية". البحر المتوسط. إعادة النظر المنطقة الجغرافية لبلدان البحر الأبيض المتوسط / مجلة جغرافيا البحر الأبيض المتوسط -رقم ١١٩(٢٠١٢): ٣٥-٤٣.

باكستون ، أنجيلا. "تقرير مايلز الغذائية. الزراعة المستدامة في لندن"- تحالف الغذاء والبيئة-safe. (١٩٩٤).

راي سي "الثقافة والملكية الفكرية والتنمية الريفية الإقليمية". علم الاجتماع الريفي ٣٨- ١(١٩٩٨): ٣-٢٠.

إيجار ، ه. ، تيري ك. مارسدن ، ووجو بانكس. "فهم شبكات الغذاء البديلة: استكشاف دور قصر سلاسل الإمداد الغذائي في التنمية الريفية. " البيئة والتخطيط أ ٣٥، رقم ٣ (٢٠٠٣): ٣٩٣-٤١١.

رويجس ، م. "تحليل سلسلة القيمة للخضروات (الدفيئة) في لبنان." Wageningen للبحوث الاقتصادية، فاغينينغين (٢٠١٧).

Schanbacher، WD سياسة الغذاء: الصراع العالمي بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية . ABC-CLIO، ٢٠١٠

القطاع التعاوني في لبنان: أي دور؟ أي مستقبل؟ / منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية. - بيروت: منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٨.

كريستوف دافيد، دومينيك فالود، شارل فرنسيس، تييري دوري، ستيفان بيلون، أ، ويزيل، وكريستوف دافيد "الإيكولوجيا الزراعية كعلم وحركة وممارسة. رأي ". الهندسة الزراعية من أجل التنمية المستدامة ٢٩، رقم ٤ (٢٠٠٩): ٥٠٣-٥١٥.

وايت ، ريبيكا ، وأندرو ستيرلنغ. "الحفاظ على المسارات نحو الاستدامة: الديناميكيات والتنوع في المملكة المتحدة أنشطة التنمية المجتمعية. " التغير البيئي العالمي ٢٣ ، رقم ٥ (٢٠١٣): ٨٣٨-٨٤٦.

Lebanon، United Nations، World Food Programme ، ٢٠٢١ ، https://www.wfp.org/countries/lebanon (تمت الزيارة في ١٠ يوليو / تموز ٢٠٢١)

فارست ، إم ، آرثر جيتز إسكوديرو ، جاهي تشابيل ، كاثرين برينكلي ، رافيك نيجبروك ، نيلسون آم أريس ، ليز أندريسين وآخرون. "استكشاف مفهوم النظم الغذائية الزراعية الإيكولوجية في سياق المدينة والمنطقة." الزراعة الإيكولوجية والنظم الغذائية المستدامة ٤٢ ،٦ (٢٠١٨):٦٨٦-٧١١.

فولز ، ب ، فيليب ويكنبروك ، كريسوت نيكولاس ، باروت جوسلين ، وزولتان دزسيني. "نظرة عامة على المجتمع الزراعة المدعومة في أوروبا. "(٢٠١٦): ١-١٣٦.

جياتشنغ زانغ ، وجيانلي لو ، وجيا لي. "التعاونيات الزراعية المشاركة في تكامل سلسلة التوريد في الصين: تحليل نوعي مقارن" بلوس وان ١٦- ٤(٢٠٢١) ١٨ e٠٢٥٠٠١٨.

جيبال

Jibal